

# شَرْحُ الْوَرَقَاتِ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ لِلْمَحَلِّي

اعتنى بمقابلته والتعليق عليه  
سمير بن القاضي  
غفر الله له

شركة دار المنشايع

# الطبعة الأولى

١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠ ر

شركة دار المنشآت

بيروت - لبنان

العنوان: المزرعة، بربور، شارع ابن

خلدون، بناية الإخلاص

تلفون وفاكس: ٣١١ ٣٠٤ (١ ٩٦١) ٠٠

صندوق بريد: ١٤٠٥٢٨٣ بيروت - لبنان



ISBN 978-9953-20-437-6



9 789953 204376

email: dar.nashr@gmail.com

www.dmcpublisher.com

الشافعي حفظه الله وهو عن شيخنا الهرري رحمه الله عن  
 شيخه المحدث المسند المفتي محمد سراج بن محمد سعيد  
 الجبرتي الشافعي عن شيخه المحدث المسند الفقيه عبد الحي  
 ابن عبد الكبير الكتاني الفاسي المالكي عن شيخه المحدث  
 الفقيه المعتقد محمد بن جعفر الكتاني الفاسي المالكي عن  
 المحدث الفقيه أحمد بن أحمد البناي الفاسي المالكي عن  
 المحدث الفقيه أبي محمد الوليد العراقي الفاسي المالكي عن  
 المحدث الفقيه حمدون بن الحاج السلمي المرداسي عن  
 المحدث الفقيه محمد بن عبد السلام الناصري الدرعي عن  
 الحافظ الفقيه إدريس بن محمد العراقي الحسيني عن الحافظ  
 الفقيه أبي المكارم محمد بن أحمد بن يوسف الفاسي عن  
 المحدث الفقيه الشهاب أبي النجيب أحمد بن محمد بن  
 أحمد بن علي بن أبي العافية الشهير بابن القاضي عن الفقيه  
 شمس الدين محمد بن أحمد الرملي المصري عن الحافظ  
 شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي المصري عن  
 الحافظ القاضي أحمد بن حجر العسقلاني عن العلامة  
 المحدث الفقيه سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني عن  
 العلامة الحافظ الفقيه تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي  
 عن الحافظ عبد المؤمن بن خلف الدمياطي عن الحافظ  
 عبد العظيم بن عبد القوي المنذري عن الحافظ الفقيه أبي  
 الحسن علي بن المفضل اللخمي المقدسي ثم الإسكندراني  
 المالكي عن الحافظ أبي طاهر السلفي عن الفقيه إلكيا الهراسي  
 عن إمام الحرمين أبي المعالي الجويني اه

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين .

أما بعد فإنَّ ورقاتِ إمام الحرمين عبد الملك الجويني من أخصر مختصرات أصول الفقه وأنفعها للمبتدئ وشرح الشيخ جلال الدين محمد بن أحمد المحلّي على هذه الورقات من أخصر الشروح وأكثرها شيوعاً بين الطلبة وقد كنتُ قرأته قديماً مع شرحه للحطاب من جملة ما قرأتُ في فنِّ أصول الفقه وطالعتُ شرح ابن الفركاح عليه ونظرتُ في حواشِي متعددة على الكتاب وشروحه ودرّسته مراتٍ بعد أن أذن لي شيخِي بذلك وقد لاحظتُ في خلال ذلك أنّه لم يُطبع في ما أعلم طبعةً تليق بالكتاب ولذلك قمتُ بمقابلة نسختي على أربع نسخ خطية بل أكثر وعلّقتُ على بعض المواضع التي ظننتُ أنّه ينبغي زيادةً إيضاحها بما يناسبُ اختصاره راجياً من الله تعالى أن يقبل عملي ويجعله ذخراً لآخرتي وأن ينفع به طلاب أصول الفقه في مختلف البلاد وعليه توكّلي وبه اعتصامي وإليه أنيب .

هذا وإنّي أروى متنَ الورقاتِ سماعاً لبعضه وإجازةً لباقيه عن شيخِي المحدثِ الفقيهِ الأصوليِّ عبد الله بن محمد الهرريِّ الشافعيِّ رحمه الله تعالى (ح) وأرويه قراءةً لجميعه على السید الأخ الشيخِ الطبيبِ كمال بن يوسف الحوت

وأرويه قراءةً على الأخ ناصر بن فضل مرعوش حفظه الله بقراءته له على الشيخ أمجد بن محمد سعيد بن محمد فيضى بن أحمد بابان الزهاوى الكردى البغدادى عن والده محمد سعيد عن مسند العراق أبى المعالى على بن محمد سعيد السويدي عن أبيه مسند العراق أبى السعود محمد سعيد بن عبد الله السويدي وعن الشمس عبد الرحمن الكزبرى الوسيط كلاهما عن السيد الحافظ محمد مرتضى الزبيدي ثم المصرى عن السيد عمر بن أحمد بن عقيل السقف المكي عن حسن بن علي العجمي المكي عن أبى الوفاء أحمد بن محمد بن العجل اليميني عن قطب الدين محمد بن أحمد النهروالي عن المحدث الفقيه المعمر عبد الحق بن محمد السنباطي عن الحافظ ابن حجر العسقلاني بالسند المتقدم اهـ

وأروى شرح شرح المحلى للحطاب سماعاً لبعضه وإجازةً لباقيه عن شيخى الهرري رحمه الله (ح) وأرويه قراءةً لجميعه على السيد الأخ الشيخ الطيب كمال بن يوسف الحوت حفظه الله بقراءته لجميعه على شيخنا الهرري رحمه الله عن شيخه المحدث المسند المفتى محمد سراج بن محمد سعيد الجبرتي عن شيخه المحدث المسند عبد الحى بن عبد الكبير الكتاني عن السيد حسين بن محمد الحبشى المكي عن السيد أحمد بن زينى دحلان عن عثمان بن حسن الدمياطى عن العلامة محمد ابن عبد القادر الأمير عن على بن محمد العربى السقاط عن عبد الله بن سالم البصرى عن أبى مهدي عيسى بن محمد الهاشمي الجعفرى الثعالبي عن أبى الحسن علي بن عبد الواحد

الأنصاري السجلماسي عن أبي العباس أحمد بن محمد المقرري  
عن الشيخ أحمد بابا التنبكتي عن الشيخ يحيى بن محمد  
الخطاب المكي عن أبيه المؤلف أبي عبد الله محمد بن محمد  
الرعيي المعروف بالخطاب المغربي الأصل المكي المالكي  
المتوفى سنة أربع وخمسين وتسعمائة من الهجرة اهـ

وأروى شرح المحلي على الورقات قراءة لجميعه على الأخ  
ناصر بن فضل مرعوش وهو قراءة لجميعه على الشيخ أمجد  
ابن محمد سعيد بن محمد فيض بن أحمد بابان الزهاوي  
الكردي البغدادي عن والده محمد سعيد عن أبيه محمد فيض  
عن المنلا علي السويدي عن أبيه مسند العراق محمد سعيد  
ابن عبد الله السويدي عن حسن بن علي العجمي عن زين  
العابدين علي بن عبد القادر الطبري المكي عن المعمر  
عبد الواحد بن إبراهيم الحصري عن الحافظ جلال الدين  
أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي عن مؤلفه  
جلال الدين محمد بن أحمد المحلي الشافعي المتوفى سنة  
أربع وستين وثمانمائة من الهجرة قال

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (١)

(هذه ورقات) (٢) قليلة (تتضمن على معرفة فصول من أصول الفقه) ينتفع بها المبتدئ وغيره (وذلك) أى لفظ أصول الفقه (مؤلف من جزأين مفردين) (٣) من الأفراد مقابل التركيب لا الجمع والمؤلف يُعرف بمعرفة ما أُلِفَ منه (فالأصل) (٤) الذى هو الأول (ما بُنى عليه غيره) كأصل الجدار أى أساسه وأصل الشجرة أى طرفها الثابت فى الأرض (والفرع) الذى هو مقابل الأصل (ما بُنى على غيره) كفروع الشجرة لأصلها وفروع الفقه لأصوله (٥). (والفقه) الذى هو الجزء الثانى له معنى لغوى وهو

(١) قوله (بسم الله الرحمن الرحيم) ابتدأ المؤلف بالبسملة اقتداءً بالقرءان الكريم واكتفى بالبسملة عن الحمدلة إما لأنه حمد بلسانه وهو كافٍ أو لحمله الحمد فى حديث أبى داود وغيره كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع اه على مطلق الثناء والبسملة متضمنة لذلك. سمير.

(٢) قوله (ورقات) جمع ورقة وهو جمع سلامة وجمع السلامة موضوعة للقلة وهو المراد هنا تسهلاً على الطالب وتنشيطاً. سمير.

(٣) قوله (جزأين مفردين) أحدهما أصول والآخر الفقه. سمير.

(٤) قوله (فالأصل إلخ) قدّم تعريف أصول الفقه على الكلام فى مباحثه لأنه لا يمكن الخوض فى علم من العلوم إلا بعد تصوّره صورةً مُستفادَةً من تعريفاته. سمير.

(٥) قوله (كفروع الشجرة لأصلها وفروع الفقه لأصوله) يُفهم منه أن أصول الفقه أدلته الإجمالية التى تُبنى عليها فروع الفقه وسيأتى زيادة تفصيل فى ذلك. سمير.

الفهم ومعنى شرعيّ وهو **(معرفة الأحكام)** <sup>(١)</sup> **الشرعية التي طريقها الاجتهاد** <sup>(٢)</sup> كالعلم بأنّ النية في الوضوء واجبة وأنّ الوتر مندوب وأنّ النية من الليل شرط في صوم رمضان وأنّ الزكاة واجبة في مال الصبيّ وغير واجبة في الحليّ المباح وأنّ القتل بمثقل يوجب القصاص ونحو ذلك من مسائل الخلاف بخلاف ما ليس طريقه الاجتهاد كالعلم بأنّ الصلوات الخمس واجبة وأنّ الزنا محرّم ونحو ذلك من المسائل القطعية فلا يُسمّى فقهاً فالمعرفة هنا العلم بمعنى الظنّ.

**(والأحكام)** <sup>(٣)</sup> المرادة فيما ذكر **(سبعة)** <sup>(٤)</sup> **الواجب والمندوب والمباح والمحظور والمكروه والصحيح والباطل** فالفقه العلم بالواجب والمندوب إلى آخر السبعة أيّ بأنّ هذا الفعل واجب

(١) قوله (الأحكام) الألف واللام للاستغراق فالمراد بمعرفة الأحكام التّهيّء لمعرفتها حكمًا حكمًا لا معرفة كلّ فرد من أفرادها. سمير.

(٢) قوله (معرفة الأحكام إلخ) وقال بعض هو العلم بالأحكام الشرعية العمليّة المُكتسب من أدلتها التفصيلية. سمير.

(٣) قوله (والأحكام) المراد الأحكام الشرعية والحكم هو خطاب الله المتعلّق بأفعال المكلفين وإطلاق الأحكام على هذه الأمور فيه تجوّز لأنّها في الحقيقة متعلّقات الأحكام. سمير.

(٤) قوله (سبعة) ذكر كثيرون أنّها خمسة بإسقاط الصحيح والفاقد لأنّ الصحيح إمّا واجب أو غيره والباطل داخل في المحظور. قالوا فالخمس الأولى تكليفيّة والصحة والبطلان حكمان وضعيان. ومعنى الحكم الوضعيّ أن يردّ لا على سبيل الاقتضاء أو التّخيير بل أن يردّ سببًا أو شرطًا أو مانعًا أو صحيحًا أو فاسدًا فليس هو خطاب تكليف وإنما هو قضاء الشرع على الوصف بكونه سببًا أو شرطًا إلخ وهو يتعلق بفعل المكلفين وفعل غيرهم بل وبغير الفعل كالزوال لوجوب الظهر. سمير.



وهذا مندوبٌ وهذا مباحٌ وهكذا إلى آخر جزئيات السبعة  
**(فالواجب<sup>(١)</sup>)** من حيث وصفه بالوجوب<sup>(٢)</sup> **(ما يُثاب على فعله**  
**ويعاقب على تركه)** ويكفي في صدق العقاب وجوده لواحد من  
العصاة مع العفو عن غيره ويجوز أن يُريد ويترتب العقاب على  
تركه كما عبّر به غيره فلا يُنافي العفو. **(والمندوب<sup>(٣)</sup>)** من  
حيث وصفه بالندب **(ما يُثاب على فعله ولا يُعاقب على تركه.**  
**والمباح<sup>(٤)</sup>)** من حيث وصفه بالإباحة **(ما لا يُثاب على فعله**  
**وتركه ولا يُعاقب على تركه)** وفعله أى ما لا يتعلق بكل من  
فعله وتركه ثوابٌ ولا عقابٌ. **(والمحظور<sup>(٥)</sup>)** من حيث وصفه  
بالحظر أى الحرمة **(ما يُثاب على تركه)** امتثالاً **(ويعاقب على**  
**فعله)** ويكفي في صدق العقاب وجوده لواحد من العصاة مع  
العفو عن غيره ويجوز أن يريد ويترتب العقاب على فعله كما

(١) قوله (فالواجب إلخ) ويدخل فيه الفرض. والوجوب لغة السقوط ولما كان  
الساقط يلزم مكانه سميّ اللازم الذى لا خلاص منه واجباً. وهذا الذى ذكره  
فى حدّ الواجب وكذا ما بعده من باقى السبعة ليس حدّاً حقيقياً تذكر فيه  
ذاتيات المحدود وإنما هو رسمٌ يُذكر فيه لازمٌ المحدود. سمير.

(٢) قوله (من حيث وصفه بالوجوب) أى أنّ الواجب باعتبار وصف الشئ بصفة  
الوجوب لا مع قطع النظر عن وصفه مطلقاً ولا باعتبار وصفه بصفة أخرى من  
صفاته كالصحة والبطان بل وكالحرمة والكراهة فإن الشئ الواجب قد يوصف  
بهما كالصلاة فى المغصوب وكالصلاة حاقناً. سمير.

(٣) قوله (والمندوب) اسم مفعول وأصله المندوب إليه ويراد به السنة والنافلة  
والتطوع والمرغوب فيه خلافاً للقاضى حسين والبغوى فإنهما يقولان السنة ما  
واظب النبي ﷺ عليه والمستحب ما فعله مرة أو مرتين والتطوع ما يُنشئه  
الإنسان باختياره اهـ سمير.

(٤) قوله (والمباح) المباح لغة المتوسّع فيه ويسمى أيضاً جائزاً وحلالاً. سمير.

عَبَّرَ بِهِ غَيْرُهُ فَلَا يَنَافِي الْعَفْوَ. **(وَالْمَكْرُوهُ)** مِنْ حَيْثُ وَصَفَهُ  
بِالْكَرَاهَةِ **(مَا يُثَابَ عَلَى تَرْكِهِ)** امْتِثَالًا **(وَلَا يُعَاقَبُ عَلَى فَعْلِهِ)**.  
**(وَالصَّحِيحُ)** مِنْ حَيْثُ وَصَفَهُ بِالصَّحَّةِ **(مَا يَتَعَلَقُ بِهِ النُّفُوزُ<sup>(١)</sup>)**  
**(وَيُعْتَدُّ بِهِ)<sup>(٢)</sup>** بِأَنْ اسْتَجْمَعَ مَا يَعْتَبَرُ فِيهِ شَرْعًا عَقْدًا كَانَ أَوْ  
عِبَادَةً. **(وَالْبَاطِلُ)** مِنْ حَيْثُ وَصَفَهُ بِالْبَطْلَانِ **(مَا لَا يَتَعَلَقُ بِهِ**  
**النُّفُوزُ وَلَا يُعْتَدُّ بِهِ)** بِأَنْ لَمْ يَسْتَجْمَعْ مَا يَعْتَبَرُ فِيهِ شَرْعًا عَقْدًا كَانَ  
أَوْ عِبَادَةً. وَالْعَقْدُ يَتَصِفُ بِالنُّفُوزِ وَالْإِعْتِدَادِ وَالْعِبَادَةُ تَتَصِفُ  
بِالْإِعْتِدَادِ فَقَطْ اصْطِلَاحًا.

**(وَالْفَقْهُ)** بِالْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةِ<sup>(٣)</sup> **(أَخْصَّ مِنَ الْعِلْمِ)** لِصِدْقِ الْعِلْمِ  
بِالنَّحْوِ وَغَيْرِهِ فَكُلُّ فَقْهِ عِلْمٌ وَلَيْسَ كُلُّ عِلْمٍ فَقْهًا<sup>(٤)</sup>. **(وَالْعِلْمُ<sup>(٥)</sup>**  
**مَعْرِفَةُ الْمَعْلُومِ)** أَيْ إِدْرَاكُ<sup>(٦)</sup> مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَعْلَمَ **(عَلَى مَا هُوَ**  
**بِهِ فِي الْوَاقِعِ)** كإدراك الإنسان بأنه حيوانٌ ناطقٌ **(وَالْجَهْلُ تَصَوُّرُ**  
**الشَّيْءِ<sup>(٧)</sup>)** أَيْ إِدْرَاكُهُ **(عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ بِهِ فِي الْوَاقِعِ)** كإدراك

(١) قوله (النُّفُوزُ) بالذال المعجمة هو البلوغ إلى المقصود كجَلِّ الانتفاع في البيع والاستمتاع في النكاح. سمير.

(٢) قوله (ويعتد به) أَيْ وُجِدَتْ فِيهِ الشُّرُوطُ لِيَكُونَ مُعْتَبَرًا وَذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ قِيدًا لِإِدْخَالِ الْعِبَادَةِ لِأَنَّهَا تَتَصِفُ بِالْإِعْتِدَادِ لَا بِالنُّفُوزِ. سمير.

(٣) قوله (وَالْفَقْهُ بِالْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةِ) أَيْ فِي اصْطِلَاحِ الشَّرْعِ وَهُوَ مَعْرِفَةُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي طَرِيقُهَا الْاجْتِهَادُ كَمَا مَرَّ. سمير.

(٤) قوله (فكل فقه علم وليس كل علم فقهًا) هذه العبارة مُشْكَلَةٌ إِلَّا أَنْ يُأَوَّلَ الْعِلْمُ فِيهَا بِمَا يَشْمَلُ الظَّنَّ أَيْضًا. سمير.

(٥) قوله (وَالْعِلْمُ) أَيْ الْحَادِثُ. سمير.

(٦) قوله (إِدْرَاكُ) إِدْرَاكُ وَصُولِ النَّفْسِ إِلَى الْمَعْنَى بِتَمَامِهِ. سمير.

(٧) قوله (الشَّيْءِ) يُرَادُ بِهِ الْمَعْنَى مُطْلَقًا عَرْضًا كَانَ أَوْ جَرْمًا. سمير.

الفلاسفة أَنَّ العالم وهو ما سِوَى الله تعالى قديمٌ<sup>(١)</sup>. وبعضُهُم وصفَ هذا الجهلَ بالمُرْكَب وجعل البسيطَ<sup>(٢)</sup> عدمَ العلم بالشئِ عدم علمنا بما تحت الأرضين وبما في بطون البحار وعلى ما ذَكَره المصنِّفُ لا يُسمَّى هذا جهلاً<sup>(٣)</sup>. **(والعلمُ الضروريُّ<sup>(٤)</sup> ما لم يقع عن نظر واستدلال)** كالعلم<sup>(٥)</sup> الواقع بإحدى الحواس الخمس الظاهرة<sup>(٦)</sup> وهى السمع والبصر واللمس والشم والذوق فإنه يحصل بمجرد الإحساس بها من غير نظر واستدلال **(وأما العلم المكتسب فهو الموقوف<sup>(٧)</sup> على النظر والاستدلال<sup>(٨)</sup>)** كالعلم بأنَّ العالم حادث فإنه موقوف على النظر فى العالم وما

(١) قوله (كإدراك الفلاسفة أن العالم وهو ما سوى الله تعالى قديم) أى وكاعتقاد المُجَسِّمَةِ أن الباري جلَّ جلاله جِسْمٌ واعتقادُ القَدَرِيَّةِ أَنَّ الرَّبَّ سبحانه وتعالى مغلوبٌ يجرى فى مَلِكِهِ ما لا يُريد. سمير.

(٢) قوله (البسيط) سُمِّيَ بسيطاً لأنه لا تركيب فيه وإنما هو شئٌ واحد. سمير.

(٣) قوله (وعلى ما ذكره المصنِّفُ لا يُسمَّى هذا جهلاً) لا يتعيَّن ذلك بل قد يكون عدمُ ذِكْرِهِ له لوضوحِهِ ولأنه أَقلُّ قَبْحاً فى الغالبِ من معرفةِ الشئِ على خلافِ ما هو عليه والتعريف الشامل للقسمين أن يقال الجهلُ انتفاء العلم بالمقصود أى ما من شأنِهِ أن يُقصد فيُدرك. سمير.

(٤) قوله (والعلم الضروريُّ) سُمِّيَ ضرورياً لأنه يُضطر إليه بحيث لا يمكنه دفعه عن نفسه ولا يحتاج فيه إلى نظرٍ واستدلالٍ. سمير.

(٥) قوله (كالعلم) مثلاً فإنَّ العلمَ الحاصلَ بالتواترِ ضرورىُّ أيضاً وكذا العلم الحاصل ببديهة العقل كالعلم بأنَّ الكلَّ أعظمُ من الجزء وأنَّ النفى والإثبات لا يجتمعان. سمير.

(٦) قوله (الظاهرة) احترازٌ عن الحواس الخمس الباطنة التى أثبتها الفلاسفة ولم يُثبتها أهل السنة لأنَّ دلائلها لم تَتِمَّ على أصولهم. سمير.

(٧) قوله (الموقوف) أى المُتَوَقَّف حصوله. سمير.

(٨) قوله (الموقوف على النظر والاستدلال) مبنئٌ على القول بأنَّ الكسب=

نشاهده فيه من التغير فينتقل من تغيره إلى حدوثه. **(والنظر هو الفكر<sup>(١)</sup> في حال المنظور فيه)** ليؤدّي إلى المطلوب. **(والاستدلال طلب الدليل)** ليؤدّي إلى المطلوب فمؤدّي النظر والاستدلال واحد فجمع المصنف بينهما في الإثبات والنفي تأكيداً. **(والدليل هو المرشد إلى المطلوب<sup>(٢)</sup>)** لأنه علامة عليه. **(والظن تجويز أمرين<sup>(٣)</sup> أحدهما أظهر من الآخر)** عند المجوّز. **(والشك تجويز أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر)** عند المجوّز فالتردد<sup>(٤)</sup> في قيام زيد ونفيه على السواء شك ومع

= لا يحصل إلا بالنظر لأنه الطريق الوحيد المقدور لنا. وقال بعضهم يجوز الكسب بغير النظر بناءً على أنه يجوز أن يكون هناك طريق آخر مقدور لنا وإن لم نطلع عليه فيكون النظر حينئذٍ أخصّ من الكسبي لكنه يلازمه عادةً باتفاق الفريقين. سمير.

(١) قوله (هو الفكر) الفكر حركة النفس في المعقولات أي انتقالها فيها انتقالاً تدريجياً قصدياً والمعقولات جمع معقول وهو ما لا يدرك ولا أجزاءه بإحدى الحواس الخمس. ويقولنا تدريجياً أخرجنا نحو الحدس ويقولنا قصدياً أخرجنا نحو ما يتوارد من المعقولات في المنام. وأما حركة النفس في المحسوسات فتسمى تخيلاً. سمير.

(٢) قوله (والدليل هو المرشد إلى المطلوب) هذا معناه لغةً وأما معناه في اصطلاح الأصوليين فهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري قطعي أو ظني. ويقولنا خبري أخرجنا التصوري كالحديث والرسم فإنهما لبيان التصور لا التصديق. سمير.

(٣) قوله (والظن تجويز أمرين) فيه مسامحة فإن الظن ليس هو التجويز وإنما هو الطرف الراجح من المجوّزين والطرف المرجوح المقابل له يقال له في الاصطلاح وهم. سمير.

(٤) قوله (فالتردد إلخ) هذا في الاصطلاح وأما في اللغة فتجويز أحد الطرفين مع عدم القطع يسمى ظناً ويسمى شكاً وهو المعروف عند المتكلمين والفقهاء. سمير.

رجحان الثبوت والانتفاء ظنٌ.

(وأصول الفقه) الذى وضع فيه هذه الورقات (طُرُقُهُ) أى طُرُقُ الفقه<sup>(١)</sup> (على سبيل الإجمال) كمُطلق الأمر والنهي وفعل النبي ﷺ والإجماع والقياس والاستصحاب من حيث البحث عن أولها بأنه للوجوب والثاني بأنه للحرمة والباقي بأنها حجج وغير ذلك مما سيأتى مع ما يتعلق به بخلاف طرقة على سبيل التفصيل نحو ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى﴾ وصَلَاتِهِ ﷺ فِي الْكَعْبَةِ كما أخرج الشيخان والإجماع على أَنَّ لِبْنَتِ ابْنِ السَّدَسِ مع بنت الصُّلْبِ حيث لا عاصِبَ لهما وقياسِ الأَرْزِ على البرِّ فى امتناع بيع بعضه ببعضٍ إلا مثلاً بمثلٍ يداً بيدٍ كما رواه مسلمٌ واستصحاب الطهارة لمن شك فى بقائها فليست من أصول الفقه وإن ذَكَرَ بعضها فى كتبه تمثيلاً (وكيفية الاستدلال بها) أى بطرق الفقه من حيث تفصيلها عند تعارضها لكونها ظنيةً من تقديم الخاص على العام والمقيد على المطلق وغير ذلك. وكيفية الاستدلال بها تجرُّ إلى صفات من يستدل بها وهو المجتهدُ. فهذه الثلاثة<sup>(٢)</sup> هِيَ الْفَنُ الْمُسَمَّى بِأَصُولِ الْفَقْهِ لِتَوْقُفِ الْفَقْهِ عَلَيْهِ.

(١) قوله (أى طرق الفقه) هِيَ أدلته الإجمالية التى بها يُتَوَصَّلُ إلى إثبات الأحكام كالأمر للوجوب حقيقة والنهى للتحريم وفعل النبي ﷺ والقياس والاستصحاب وغير ذلك من القواعد الكلية وكل هذا على سبيل الإجمال أى من غير تعيين مُتَعَلِّقِهَا وهو الْحُكْمُ الذى يَثْبُتُ بها بَأَن لا تكون مُرْتَبِطَةً بِحُكْمٍ بَعِيْنِهِ من كُلِّ الأحكام أو بعضها. ولا يَخْفَى أَن هذه القواعد الأصولية هِيَ مسائل أصول الفقه الكلية وليست موضوعه فهو تعريفٌ بالرسم. سمير.

(٢) قوله (فهذه الثلاثة إلخ) أى طُرُقُ الْفَقْهِ وكيفية استعمالها وبيانُ حال من يصحُّ منه استعمالها. سمير.

(وأبوابُ أصول الفقه<sup>(١)</sup> أقسامُ الكلام<sup>(٢)</sup> والأمرُ والنهيُ  
والعامُ والخاصُّ) ويُذكر فيه المطلق والمقيد (والمجملُ والمبينُ  
والظاهرُ) وفي بعض النسخ والمؤوَّلُ وسيأتى (والأفعالُ  
والناسخُ والمنسوخُ والإجماعُ والأخبارُ والقياسُ والحظرُ  
والإباحةُ وترتيبُ الأدلةِ وصفةُ المُفتيِّ والمُستفتيِّ وأحكامُ  
المجتهدين).

(فأما أقسامُ الكلام فأقلُّ<sup>(٣)</sup> ما يتركب منه الكلام<sup>(٤)</sup> اسمانِ)  
نحو زيدٌ قائمٌ (أو اسمٌ وفعلٌ)<sup>(٥)</sup> نحو قام زيدٌ (أو فعلٌ وحرفٌ)  
نحو ما قام أثبتته بعضهم ولم يَعُدَّ الضميرُ في قام الراجع إلى  
زيدٍ مثلاً لعدم ظهوره والجمهور على عِدِّه كلمةً (أو اسمٌ  
وحرفٌ) وذلك في النداء نحو يا زيد وإن كان المعنى أدعو أو  
أنادى زيداً.

(١) قوله (وأبواب أصول الفقه) مبتدأ. سمير.

(٢) قوله (أقسام الكلام) خبر. سمير.

(٣) قوله (فأقل إلخ) خبر لقوله أقسام الكلام لكنَّ كون أقلَّ ما يتركب منه الكلام  
اسمين ليس من أقسام الكلام فلو قال أما الكلام فأقل ما يتركب منه إلخ لكان  
أحسن. سمير.

(٤) قوله (فأقل ما يتركب منه الكلام إلخ) هذا ما ذكره المؤلف وأما جميع الصور  
التي يتركب منها الكلام فسته اسمانِ وفعلٌ واسمٌ وفعلٌ واسمانِ نحو كان زيدٌ  
قائماً وفعلٌ وثلاثة أسماء نحو علمتُ زيداً فاضلاً وفعلٌ وأربعة أسماء نحو  
أعلمتُ زيداً عمراً فاضلاً وجُمَلتانِ أولاهما شرطٌ وجزاء نحو إن قام زيدٌ قمتُ  
وثانيتهما قَسَمٌ وجواب نحو أقسم بالله لمحمدٍ خير الخلق اه قلْتُ هكذا ذكر  
بعضهم ولم يذكر نحو ما تركب من حرفٍ واسمينِ نحو إن زيداً قائمٌ ومن  
حرفٍ واسمٍ وفعلٍ نحو إن زيداً يقومُ اه سمير.

(٥) قوله (وفعل) أى لذاته. سمير.

(والكلام ينقسم إلى أمر ونهي) <sup>(١)</sup> نحو فَمَ وَلَا تَقْعُدْ (وخبر) نحو جاء زيد (واستخبار) وهو الاستفهام نحو هل قام زيد فيقال نعم أو لا .

(وينقسم أيضًا إلى تمنٍّ) نحو ليت الشباب يعودُ (وعرض) نحو ألا تنزلُ عندنا (وقسم) نحو والله لأفعلنَ كذا .

(ومن وجهٍ آخر ينقسم <sup>(٢)</sup> إلى حقيقة <sup>(٣)</sup> ومجاز <sup>(٤)</sup> فالحقيقة ما بَقِيَ في الاستعمال على موضوعه <sup>(٥)</sup> وقيل ما استُعمل فيما اصْطُلِحَ عليه من المُخاطبة) وإن لم يبقَ على موضوعه كالصلاة في الهيئة المخصوصة فإنه لم يبقَ على موضوعه اللغوِي وهو الدعاء بخير والدابة لذات الأربع كالحمار فإنه لم يبقَ على

(١) قوله (والكلام ينقسم إلخ) خلاصته أن الكلام باعتبار مدلوله إما أن يُفيد الطلب إفادة أولية وإما أن لا يُفيد ذلك فما أفاد الطلب إما أن يكون المطلوب به الفعل أو الترك أو الاعلام فالأول الأمر والثاني النهي والثالث الاستفهام وهو الاستخبار والقسم الثاني وهو ما لا يفيد الطلب إما أن يحتمل التصديق أو التكذيب أو لا فإن كان يحتمل التصديق والتكذيب فهو الخبر وإن لم يحتمل ذلك فهو التنبيه أى سائر أنواع الجمل . سمير .

(٢) قوله (ينقسم) أى من حيث استعماله فيما وُضِعَ له . والتقدير ينقسم الكلام إلى إلخ والمراد ما يُتكلَّمُ به ينقسم إلى ذلك لأن الحقيقة والمجاز من عوارض المفرد . سمير .

(٣) قوله (حقيقة) فَعِيْلَة مشتقة من الحق بمعنى الثبات أو المُبْت. سمير .

(٤) قوله (مجاز) اسم ءالَة وأصله على وزن مَفْعَل لأنه من جاز يجوز فُقِلَت الواو ألفًا فصار مجازًا . سمير .

(٥) قوله (موضوعه) أى ما وضع له والوضع فى اللغوية غير الوضع فى الشرعية والعرفية كما ذكر الزركشى فى البحر المحيط قال فإنه فى اللغوية تعيين اللفظ بإزاء المعنى وأما فى الآخرين فبمعنى غلبة الاستعمال اهـ سمير .



موضوعه وهو كل ما يدبُّ على الأرض.

**(والمجاز ما تُجَوِّزُ) أى تُعَدِّيَ به (عن موضوعه) هذا على** المعنى الأول للحقيقة وعلى الثانى هو ما استعمل فى غير ما اصطُلِحَ عليه من المخاطبة.

**(والحقيقة إما لُغَوِيَّةٌ) بأن وضعها أهل اللغة كالأسد للحيوان** المفترس **(وإما شرعيةً) بأن وضعها الشارع كالصلاة للعبادة** المخصوصة **(وإما عُرْفِيَّةٌ) بأن وضعها أهل العُرف العام كالدابة** لذات الأربع كالحمار وهى لغة لكل ما يدبُّ على الأرض أو الخاص كالفاعل للاسم المعروف عند النحاة وهذا التقسيم ما شى على التعريف الثانى للحقيقة دون الأول القاصر على اللغوية.

**(والمجاز إما أن يكون بزيادةٍ أو نقصانٍ أو نقلٍ أو استعارةٍ** فالمجاز بالزيادة مثل قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ **فالكاف زائدة<sup>(١)</sup> وإلا فهى بمعنى مثل فيكون له تعالى مثل وهو مُحَالٌ والقصد بهذا الكلام نفيه. (والمجاز بالنقصان مثل قوله تعالى ﴿وَسَيَلَّ الْقَرْيَةَ﴾) أى أهل القرية وقرب صدق تعريف المجاز على ما ذكر بأنه استعمل نفى مثل المثل فى نفى المثل وسؤال القرية فى سؤال أهلها. (والمجاز بالنقل<sup>(٢)</sup>**

(١) قوله (زائدة) لو عبّر بقوله فالكاف صِلَةٌ كما فعل غيره لكان أحسن. سمير.

(٢) قوله (والمجاز بالنقل) والفرق بينه وبين المجاز المرسل كإطلاق السماء بمعنى المطر على النبات من باب إطلاق السبب على المُسبَّب بأنَّ المجاز المُرْسَلُ تُلَاحَظُ فيه القرينة لانصرافه إلى معناه الأصلي لولا القرينة بخلاف المجاز بالنقل فإنه بسبب غلبة الاستعمال فى المعنى الفرعى صارت القرينة غير منطوية وأما إن هُجِرَ المعنى الأصلي فيصيرُ المعنى الفرعى من أقسام الحقيقة. سمير.



**كالغائط<sup>(١)</sup> فيما يخرج من الإنسان** نقل إليه عن حقيقته وهى المكان المَظْمَنُ تُقْضَى فيه الحاجة بحيث لا يتبادر منه عرفاً إلا الخارج. **(والمجاز بالاستعارة كقوله تعالى ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾)** أى يسقط فشبه مَيْلَهُ إلى السقوط بإرادة السقوط<sup>(٢)</sup> التى هى من صفات الحيّ دون الجماد، والمجاز المبنى على التشبيه يُسَمَّى استعارة<sup>(٣)</sup>.

**(والأمر استدعاء الفعل بالقول ممن هو دونه<sup>(٤)</sup> على سبيل الوجوب<sup>(٥)</sup>)** فإن كان الاستدعاء من المُساوِى سُمِيَ التماساً أو من الأعلى سُمِيَ سؤالاً وإن لم يكن على سبيل الوجوب بأن جَوَزَ الترك فظاهره أنه ليس بأمرٍ أى فى الحقيقة. **(وصيغته**

(١) قوله (والمجاز بالنقل كالغائط) وبناء عليه لا مانع من أن يكون اللفظ حقيقةً عرفيةً ومجازاً لغوياً كما هنا. سمير.

(٢) قوله (فشبه ميله إلى السقوط بإرادة السقوط) أى نقل من الإخبار عن الإرادة الحقيقية التى هى إرادة الحيّ إلى صورة ظاهرة تُشبه صورة المريد للوقوع لأن المخلوق الحيّ إذا أراد شيئاً قارب فعله فاستعير للجدار صفة الإرادة لما قُرب بالميل إلى الانقضاء. سمير.

(٣) قوله (والمجاز المبنى على التشبيه يُسَمَّى استعارة) فإذا بنينا عليه كان الذى يُسمى استعارة هو اللفظ ولكن كثيراً ما تطلق الاستعارة على استعمال المُشَبَّه به فى المُشَبِّه للمُشابهة بينهما وهو الأنسب بكلام المصنف. ومثال الاستعارة قوله تعالى ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ وكقولك زيدٌ مُفْتَرَسٌ بخلاف زيدٌ أسدٌ لعدم حذف أحد طرفي التشبيه. سمير.

(٤) قوله (ممن هو دونه) هذا قول بعض الأصوليين والمُختار أنه لا يعتبر فى الأمر العلوّ ولا الاستعلاء. سمير.

(٥) قوله (على سبيل الوجوب) أى التَّحْتَمُ. سمير.

الدَّالَّةُ عَلَيْهِ افْعَلٌ<sup>(١)</sup> نحو اضْرِبْ وَأَكْرِمْ واشْرِبْ (وهى)<sup>(٢)</sup> عند الإطلاق والتجرد عن القرينة) الصارفة عن طلب الفعل (تُحْمَلُ عَلَيْهِ) أى على الوجوب نحو ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ (إلا ما دَلَّ الدليلُ على أَنَّ المُرَادَ منه النَّدْبُ أو الإِبَاحَةُ فَيُحْمَلُ عَلَيْهِ) أى على النَّدْبِ أو الإِبَاحَةِ، مثالُ النَّدْبِ ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾<sup>(٣)</sup>، ومثالُ الإِبَاحَةِ ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ وقد أجمعوا على عدم وجوب الكتابة والاصطياد. (ولا يَقْتَضِي التَّكَرَّارُ)<sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup> على الصحيح) لأن ما قُصِدَ به مِنْ تحصيل المأمور به يَتَحَقَّقُ بالمرَّة الواحدة والأصلُ براءة الذمة مما زاد عليها (إلا إذا دَلَّ الدليلُ على قصد التَّكَرَّارِ) فيُعملُ به كالأمرِ بالصلوات الخمس والأمرِ بصوم رمضان، ومقابلُ الصحيح أنه يَقْتَضِي التَّكَرَّارَ فيستوعب المأمورُ بالمطلوب ما يمكنه مِنْ زمان العمر حيث لا

(١) قوله (افعل) ليس المُراد هذا الوَزن بخصوصه بل كون اللفظ دالاً على الأمر فيدخل فيه اسم فعل الأمر والمضارع المقرون باللام. سمير.

(٢) قوله (وهى) أى صيغة الأمر فإنها تَرُدُّ للوجوب والإِبَاحَةِ والنَّدْبِ والتهديد والتسوية والتكوين والإنذار والامتنان والإكرام والإرشاد والتعجيز والإهانة والدُّعاء وتذكير النَّعم والمشورة والاعتبار والتكذيب وأوصلها بعضهم إلى ستة وعشرين. سمير.

(٣) قوله تعالى (خيرًا) أى أمانةً وقدرةً على أداء مال المُكاتبَةِ كما فسرهما الشافعى رضى الله عنه. سمير.

(٤) قوله (ولا يَقْتَضِي) أى الأمرُ بصيغته العارية عن ما يدل على التقييد بالتكرار أو بالمرَّة. سمير.

(٥) قوله (التكرار) أى ولا المَرَّةَ لأنَّ الأمرَ لطلب الماهية لا لتكرارٍ ولا لمرَّةٍ لكنَّ المَرَّةَ ضرورية من جهة أنَّ الماهية لا يَتَحَقَّقُ إلا بها أى لا توجد الماهية بأقل منها. سمير.

بيان لأمدِ المأمور به لانتفاء مرجح بعضه على بعض (ولا يقتضى الفور)<sup>(١)</sup> لأن الغرض منه إيجاد الفعل من غير اختصاص بالزمان الأول دون الزمان الثانى وقيل يقتضى الفور وعلى ذلك من قال إنه يقتضى التكرار.

(والأمر بإيجاد الفعل)<sup>(٢)</sup> أمر به وبما لا يتم الفعل إلا به<sup>(٣)</sup> كالأمر بالصلاة أمر بالطهارة المؤدية إليها فإن الصلاة لا تصح بدون الطهارة.

(وإذا فعل الفعل) بالبناء للمفعول أى المأمور به (يخرج المأمور عن العهدة)<sup>(٤)</sup> أى عهدة الأمر ويتصف الفعل بالإجزاء<sup>(٥)</sup>.

(١) قوله (ولا يقتضى الفور) أى ولا التراخى. سمير.

(٢) قوله (بإيجاد الفعل) أى باكتسابه وعليه تحمل هذه العبارة إذا قالها سمي. سمير.

(٣) قوله (والأمر بإيجاد الفعل أمر به وبما لا يتم الفعل إلا به) لو قال الأمر بالفعل أمر بما لا يتم الفعل إلا به لكان أولى والمراد بذلك الشروط والأسباب وأما الأركان فداخله فى حقيقة المأمور به. وعليه لو تعذر ترك المحرم إلا بترك الجائز وجب ترك ذلك الجائز كما لو اشتبهت زوجته بأجنبيات محصورات حرم عليه نكاح جميعهن وكما لو طلق زوجة معينة من زوجاته ثم نسيها حرم عليه قربان جميعهن إلى أن يتبين الحال فى المسألتين. سمير.

(٤) قوله (يخرج المأمور عن العهدة) أى عن المطالبة. سمير.

(٥) قوله (ويتصف الفعل بالإجزاء) أى أن الأمر يقتضى إجزاء المأمور به لأن الإجزاء هو الكفاية فى سقوط الطلب لأنه لا يصح أن يكون مأمورا بعين ما أتى به فإنه حاصل ولا يصح أن يتعلق الأمر بغير ما أتى به لأنه عندئذ لا يكون كل المأمور به ما قد فعله والمفروض أن المكلف قد فعل جميع المأمور به وأما من ظن الطهارة فصلى ثم تبين له أنه كان محدثا فإنه يعيد الصلاة بأمر جديد لا بالأمر الأول. سمير.

(الَّذِي يَدْخُلُ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَمَا لَا يَدْخُلُ)<sup>(١)</sup> هذه ترجمة<sup>(٢)</sup>.

(يَدْخُلُ فِي خُطَابِ اللَّهِ تَعَالَى<sup>(٣)</sup> الْمُؤْمِنُونَ) وسيأتى الكلام في الكفار (وَالسَّاهِي وَالصَّبِيّ وَالْمَجْنُونُ غَيْرُ دَاخِلِينَ فِي الْخُطَابِ) لانتفاء التكليف عنهم. ويُؤمر الساهي بعد ذهاب السهو عنه بجبر خلل السهو<sup>(٤)</sup> كقضاء ما فاته من الصلاة وضمن ما أتلّفه من المال.

(وَالْكَفَّارُ مُخَاطَبُونَ بِفُرُوعِ الشَّرَائِعِ)<sup>(٥)</sup> وبما لا تصحّ إلا به وهو الإسلام لقوله تعالى حكاية عن الكفار ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾ (٤٢) ﴿قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمَصْلِينَ﴾ (٤٣) وفائدة خطابهم بها عقابهم عليها إذ لا تصحّ منهم حال الكفر لتوقفها على النية المتوقفة على الإسلام ولا يؤاخذون بها بعد الإسلام ترغيباً فيه.

(١) قوله (وما لا يدخل) إنما استعمل ما في ما لا يدخل لأنّ ما تُستعمل في ما لا يعقل وما لا يدخل في الخطاب لا يعقل فلهذا استعمل له ما. سمير.

(٢) قوله (هذه ترجمة) معناها بيان من يتناول خطاب التكليف بالأمر والنهي ومن لا يتناوله. سمير.

(٣) قوله (يدخل في خطاب الله تعالى) أي التكليف. سمير.

(٤) قوله (بجبر خلل السهو إلخ) بأمر جديد. سمير.

(٥) قوله (والكفار مخاطبون بفروع الشرائع) قال الخطّاب في قرة العين على الصحيح أنه أي فمخالفة ضعيف وهو مذهب الشافعي وظاهر مذهب مالك وأكثر الأشاعرة وأصحّ الروايتين عن أحمد ومذهب العراقيين من الحنفية وقيل إنهم مخاطبون بالمنهيات دون المأمورات وهو إحدى الروايتين عن أحمد وإليه ذهب قسم من الحنفية ونقل أبو حامد الإجماع عليه وقيل غير ذلك. سمير.

**(والأمر بالشئ) (١) نهى عن ضده (٢) والنهى عن الشئ (٣) أمر بضده (٤)** فإذا قال له اسكن كان ناهياً له عن التحرك أو لا تتحرك كان أمراً له بالسكون.

**(والنهى استدعاء الترك بالقول ممن هو دونه (٥) على سبيل الوجوب)** على وزان ما تقدم فى حد الأمر. ويدلّ النهى المطلق شرعاً على فساد المنهى عنه فى العبادات (٦) سواء نهى عنها لعينها (٧) كصلاة الحائض وصومها أو لأمر لازم لها (٨) كصوم يوم النحر (٩) والصلاة فى الأوقات

(١) قوله (والأمر بالشئ) أى الأمر النفسى. سمير.

(٢) قوله (نهى عن ضده) أى أن ما يصدق عليه أنه أمر نفسى يصدق عليه أنه نهى عن ضده فهما شئ واحد هو الطلب إلا أنه أمر باعتبار أنه طلب للشئ وباعتبار أنه طلب للكف عن ضده نهى واحداً كان الضد أو أكثر. سمير.

(٣) قوله (والنهى عن الشئ) أى النهى النفسى. سمير.

(٤) قوله (أمر بضده) إما أن يكون الضد واحداً أو أكثر فإن كان واحداً فواضح وإن كان أكثر فهو أمر بواحد من الأضداد من غير تعيين فإذا نهى شخص عن القيام فهو أمر له بالإتيان بأحد أضداده من قعود أو اضطجاع أو ركوع أو غير ذلك. سمير.

(٥) قوله (ممن هو دونه) مرجوح والراجح أنه لا يشترط فيه علو ولا استعلاء على وزان ما مرّ فى الأمر لكن يقتضى النهى المطلق الفور والتكرار فيجب الانتهاء فى الحال واستمرار الكف فى جميع الأزمان لأن الترك المطلق إنما يصدق بذلك. سمير.

(٦) قوله (على فساد المنهى عنه فى العبادات) أى وعلى قبحه. سمير.

(٧) قوله (لعينها) أى لكونها هذه العبادة ككونها صلاة أو صياماً. سمير.

(٨) قوله (أو لأمر لازم لها) يلزمها ولا ينفك عنها. سمير.

(٩) قوله (كصوم يوم النحر) أى وأيام التشريق الثلاثة فإن النهى عنه لا من حيث إنه صوم بل من حيث أن هذه الأيام أيام أكل وشرب وهذا ليس عين الصوم ولا جزءاً له وإنما هو خارج يلزمه. سمير.

المكروهة<sup>(١)</sup> وفي المعاملات إن رجع إلى نفس<sup>(٢)</sup> العقد كما في بيع الحصاة أو لأمرٍ داخلٍ فيه<sup>(٣)</sup> كبيع الملاقيح أو لأمرٍ خارج عنه لازم له كما في بيع درهم بدرهمين<sup>(٤)</sup> فإن كان غير لازم له كالوضوء بالماء المغصوب<sup>(٥)</sup> مثلاً وكالبيع وقت نداء الجمعة<sup>(٦)</sup> لم يدل على الفساد خلافاً لما يفهم من كلام المصنف<sup>(٧)</sup>.

(وترد صيغة الأمر والمراد به) أى بالأمر (الإباحة) كما تقدم (أو التهديد) نحو ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ (أو التسوية) نحو ﴿فَأَصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا﴾ (أو التكوين) نحو ﴿كُونُوا قِرَدَةً﴾.

(وأما العام فهو ما عمَّ شيئين فصاعداً) من غير حصر<sup>(٨)</sup> (من

(١) قوله (والصلاة في الأوقات المكروهة) فإن النهى عنها لا من حيث إنها صلاة بل لما في أدائها في تلك الأوقات من المعاني اللازمة لها الخارجة عنها ككون الوقت وقت عبادة الكفار للشمس. سمير.

(٢) قوله (إن رجع إلى نفس العقد) كما في بيع الحصاة. سمير.

(٣) قوله (أو لأمر داخل فيه) أى من جهلٍ وغررٍ. سمير.

(٤) قوله (كما في بيع درهم بدرهمين) أى لأن النهى عن ذلك ليس لكونه عقداً جارياً على الدرهم إنما لأجل الزيادة التي مع العقد وهذا وإن كان ليس نفس العقد ولا جزؤه لكنه لازم له لا ينفك عنه. سمير.

(٥) قوله (كالوضوء بالماء المغصوب) أى لأن النهى عنه لأجل إتلاف مال الغير ظلماً وهو غير لازم للوضوء لحصوله بغيره أيضاً. سمير.

(٦) قوله (وكالبيع وقت نداء الجمعة) أى بعد الأذان الثاني فإن النهى فيه لأجل الإخلال بالسعى إلى الجمعة وهو يحصل بغير البيع أيضاً. سمير.

(٧) قوله (خلافاً لما يفهم من كلام المصنف) أى حيث أطلق أن النهى يدل على الفساد مع أن كثيراً يُعبرون بهذا الإطلاق لا سيما عند الاختصار. سمير.

(٨) قوله (من غير حصر) أى في اللفظ ودلالة العبارة لا في الواقع كلفظ =

قوله عَمَمْتُ زَيْدًا وَعَمَرًا بِالْعِطَاءِ<sup>(١)</sup> وَعَمَمْتُ جَمِيعَ النَّاسِ بِالْعِطَاءِ أى شملتهم به فى العام شمولاً (وَالْفَاظَةُ) الموضوعَةُ له (أَرْبَعَةٌ<sup>(٢)</sup> الْاسْمُ) الْوَاحِدُ (الْمُعَرَّفُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ)<sup>(٣)</sup> نحو ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَاسِرٌ﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴿٣﴾ (وَاسْمُ الْجَمْعِ الْمُعَرَّفُ بِاللَّامِ)<sup>(٤)</sup> نحو ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ (وَالْأَسْمَاءُ الْمُبْهَمَةُ<sup>(٥)</sup> كَمَنْ<sup>(٦)</sup> فِيمَنْ يَعْقِلُ)<sup>(٧)</sup> كَمَنْ دَخَلَ دَارِيْ فَهُوَ ءَامِنٌ

= السماوات فإنه عام مع كونها محصورة فى الواقع. وزاد بعضهم فى القيد من جهة واحدة احترازاً عن تناول العدد أكثر من اثنين من طريق العطف كأن تقول قام زيد وعمرو ويكر وخالد بخلاف قولك جاء الفقهاء فإنه يدل على الجماعة دلالة واحدة. سمير.

(١) قوله (عممت زيدا وعمرا بالعتاء) لا يصح مثالا للعموم الاصطلاحي وإنما هو مثال للعموم فى اللغة فأما العام المصطلح عليه فهو اللفظ الذى يتناول أفراد مدلوله أى يتناولهم فرداً فرداً دفعة واحدة والمثال الذى أعطاه لا ينطبق عليه ذلك. سمير

(٢) قوله (أربعة) أى أربعة أنواع. سمير.

(٣) قوله (بالألف واللام) أى التى ليست للعهد ولا للحقيقة. سمير.

(٤) قوله (المعرف باللام) أى التى ليست للعهد. سمير.

(٥) قوله (المبهمه) كأسماء الشرط والاستفهام والموصولات فإنها لا تدل على معين حتى فى الموصولات فإنها وإن كانت تشير إلى التعيين فإن معانيها إنما تدرك بالصلة. سمير.

(٦) قوله (كمن) أى إن كانت شرطية أو استفهامية لا إذا كانت موصوفة أو موصولة لأن الموصوفة فى معنى النكرة والموصولة قد تكون للخصوص وإرادة البعض نحو قوله تعالى ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَعِجِلُ بِالْكُفْرِ﴾. سمير.

(٧) قوله (فيمن يعقل) أى غالباً فإن من قد يستعمل فى غير العاقل مجازاً كقول الله تعالى ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِ عَلَىٰ أَرْجُلَيْهِ﴾. سمير.

(وما<sup>(١)</sup> فيما لا يعقل)<sup>(٢)</sup> نحو ما جاءني منك أخذته (وأي<sup>(٣)</sup> في الجميع) أي مَنْ يَعْقِلُ وما لا يعقلُ نحو أيُّ عبيدي جاءك أحسنُ إليه وأيُّ الأشياءِ أردتَ أعطيتُكهُ (وأيْن في المكان)<sup>(٤)</sup> نحو أينَ ما تَكُنْ أَكُنْ معك (ومتى<sup>(٥)</sup> في الزمان) نحو متى شئتَ جئتُكَ (وما في الاستفهام) نحو ما عندك (والجزاء) نحو ما تعمل تُجْزَ به وفي نسخة والخبر بدل الجزاء نحو عملت ما عملت (وغيره) كالخبر على النسخة الأولى والجزاء على الثانية (ولا في النكرات)<sup>(٦)</sup> نحو لا رجلٌ في الدار<sup>(٧)</sup>.

(١) قوله (وما) أي شرطية وموصولة واستفهامية. سمير.

(٢) قوله (فيما لا يعقل) أي في الغالب وقد تطلَّق على غير ذلك كقوله تعالى ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾ فإنها أطلقت هنا على المُتَصِفِ بالعلم. سمير.

(٣) قوله (وأي) أي استفهامية أو شرطية أو موصولة. سمير.

(٤) قوله (المكان) وهو والمكانة يكونان بمعنى المحلِّ الحِسِّيِّ وبمعنى الرتبة. سمير.

(٥) قوله (ومتى) شرطية كانت أو استفهامية. سمير.

(٦) قوله (ولا في النكرات) المرادُ لا وما في معناها من أدوات النَّفْيِ حرفًا كانت أو فعلاً وما يلتحقُ بها كالشرط فإنَّ النكرة في سياقهِ دالَّةٌ على العموم، وبالنكرة النكرة المعنوية ليدخل المطلق الذي لم يُقَدِّدْ دخولُ آل عليه تعريفاً كما في نحو ما المسلمُ بخالدٍ في النار لا النكرة الصناعية المقابلة للمعرفة، وسواءً باشرها النَّفْيُ نحو ما أحد قائم أم باشر عاملها نحو ما قام أحدٌ. واستثنى صاحبُ التفتيحات سلبَ الحكم عن العموم كقولنا ما كلُّ عددٍ زوجاً فإن هذا ليس من باب عموم السلب أي ليس حكماً بالسلب على كل فرد وإلا لم يكن فيه زوجٌ وذلك سلبٌ باطلٌ بل المقصود إبطال قول من قال كل عدد زوج وذلك سلب الحكم عن العموم وهو ظاهرٌ. سمير.

(٧) قوله (نحو لا رجل في الدار) بُنيت هنا النكرة مع لا على الفتح وما كان كذلك فهو نصٌّ في العموم وأما إن لم تكن فتكون ظاهرة في العموم نحو لا رجل في الدار ولهذا يصح أن يقال لا رجلٌ في الدار بل رجال. سمير.



**(والعمومُ من صفات النطق<sup>(١)</sup> ولا يجوز دعوى العموم في غيره من الفعل<sup>(٢)</sup> وما يجرى مجراه) كما في جمعه ﷺ بين الصلاتين في السفر رواه البخاري فإنه لا يعم السفر الطويل والقصير فإنه إنما يقع في واحدٍ منهما وكما في قضائه ﷺ بالشفعة للجار<sup>(٣)</sup> رواه النسائي عن الحسن مرسلاً فإنه لا يعم كل جارٍ لاحتمال خصوصيته<sup>(٤)</sup> في ذلك الجار.**

**(والخاصُّ يقابل العام<sup>(٥)</sup> فيقال فيه<sup>(٦)</sup> ما<sup>(٧)</sup> لا يتناول شيئين فصاعدًا من غير حصر<sup>(٨)</sup> نحو رجل ورجلين وثلاثة رجال والتخصيص تمييزٌ بعض الجملة<sup>(٩)</sup> أى إخراجُ (كإخراج**

(١) قوله (من صفات النطق) أى اللفظ وليس من صفات المعنى. سمير.

(٢) قوله (من الفعل) أى المعنى المصدرى لا الفعل النحوى. سمير.

(٣) قوله (بالشفعة للجار) مثل الشارح به بالنظر لنفس الفعل والقضاء مع قطع النظر عن حكايته بلفظ أما بالنظر إلى حكايته بلفظ ظاهره العموم فالأكثر على عدم إفادته العموم لاحتمال أن يكون القضاء بالشفعة مثلاً لخصوصية فظن الراوى العمومَ باجتهاده فرواه بلفظ عام. سمير.

(٤) قوله (لاحتمال خصوصيته) فى نسخة لاحتمال خصوصية. سمير.

(٥) قوله (والخاص يقابل العام) اعلم أن العام يوجب الحكم على جميع ما يتناوله ظناً عند جمهور الفقهاء والمتكلمين ومنهم الشافعى رضى الله عنه فلذلك يخص العام بالظنى عندنا لأن التخصيص تفسير لا تغيير. سمير.

(٦) قوله (فيقال فيه) أى فيقال فى تعريفه رسماً. سمير.

(٧) قوله (ما) معناه اللفظ. سمير.

(٨) قوله (من غير حصر) خرج عن هذا التعريف الجمع المنكر من غير حصر كرجال مع أنه غير عام. سمير.

(٩) قوله (الجملة) هو مجموع أمور يدل عليها لفظ عام أو غيره بطريق المنطوقية أو المفهومية. سمير.

المُعَاهِدِينَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾. وَهُوَ <sup>(١)</sup> يَنْقَسِمُ إِلَى مُتَّصِلٍ وَمَنْفَصِلٍ <sup>(٢)</sup> فَالْمُتَّصِلُ (الاستثناء) وسيأتي مثاله (والشرط) <sup>(٣)</sup> نحو أَكْرَمَ بَنِي تَمِيمٍ إِنْ جَاؤُوكَ أَيِ الْجَائِينَ مِنْهُمْ (والتقييد بالصفة) نحو أَكْرَمَ بَنِي تَمِيمٍ الْفُقَهَاءَ <sup>(٤)</sup> (والاستثناء) <sup>(٥)</sup> إِخْرَاجُ مَا لَوْلَاهُ <sup>(٦)</sup> لِدَخْلٍ فِي الْكَلَامِ <sup>(٧)</sup> نحو جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا (وإنما يَصِحُّ بِشَرَطٍ أَنْ يَبْقَى مِنَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ شَيْءٌ) نحو لَهُ عَلَى عَشْرَةٍ إِلَّا تِسْعَةٌ فَلَوْ قَالَ إِلَّا عَشْرَةً لَمْ يَصِحَّ <sup>(٨)</sup> وتلزمه العَشْرَةُ (وَمِنْ شَرَطِهِ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا بِالْكَلَامِ) <sup>(٩)</sup> فَلَوْ قَالَ جَاءَ

(١) قوله (وهو) أي المخصّص. سمير.

(٢) قوله (متصل ومنفصل) فالمُتَّصِلُ ما لا يستقلُّ بالإفادة بنفسه بل يكون مذكورًا مع العام والمنفصل ما يستقلُّ بالإفادة بنفسه ولا يكون مذكورًا مع العام. سمير.

(٣) قوله (الشرط) وهو ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجودٌ فيشمل أداة الشرط وفعله أي الجملة إذ بها يحصل التخصيص لا الأداة فقط والتعليق وجعل الشيء قيدًا في غيره كشراء الدابة بشرط كونها حاملاً. سمير.

(٤) قوله (أكرم بني تميم الفقهاء) فخرج غير الفقهاء ولا فرق بين أن يكون الوصف مقدّمًا أو متأخرًا. سمير.

(٥) قوله (الاستثناء) أي الحقيقي وهو المتصل وأما المنفصل وهو المنقطع الذي لا يكون المستثنى فيه بعضُ المستثنى منه نحو قام القوم إلا حمارًا فليس من المخصّصات. سمير.

(٦) قوله (لَوْلَاهُ) أي لولا الاستثناء. سمير.

(٧) (لدخل في الكلام) أي لدخل تحت الحكم المحكوم به قبله. سمير.

(٨) قوله (لم يصح) للزوم التناقض من ذلك إذ يكون فيه نفى عين ما أثبتته وتوارد النفي والإثبات عندئذٍ على محلٍّ واحدٍ وهو محالٌ. سمير.

(٩) قوله (متصلًا بالكلام) أي بالنطق أو في معنى المتصل فلا يضرُّ قطعه بسعالٍ وتنفُّسٍ ونحوهما مما لا يُبعد فاصلًا في العرف. سمير.

الفقهاء ثم قال بعد يوم إلا زيداً لم يصحَّ (ويجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه) نحو ما قام إلا زيداً أحد (ويجوز الاستثناء من الجنس ومن غيره) كما تقدّم نحو جاء القوم إلا الحمير.

(والشرط)<sup>(١)</sup> المخصّص (يجوز أن يتقدّم على المشروط) نحو إن جاءك بنو تميم فأكرمهم (والمُقَيَّد بالصفة يُحمل عليه المُطْلَق كالرقبة قُيِّدَتْ بالإيمان في بعض المواضع) كما في كفارة القتل وأطلقت في بعض المواضع كما في كفارة الظهار (فيُحمل المطلق<sup>(٢)</sup> على المقيد)<sup>(٣)</sup> احتياطاً.

(ويجوز تخصيص الكتاب بالكتاب) نحو قوله تعالى ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ خُصَّ بقوله تعالى ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ أى حلّ لكم (وتخصيص السنة بالسنة)<sup>(٤)</sup> كتخصيص قوله تعالى ﴿يُؤْصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَزْوَاجِكُمْ﴾ إلى آخره الشامل للولد الكافر بحديث الصحيحين لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم اهـ (وتخصيص السنة بالكتاب) كتخصيص حديث الصحيحين لا يقبلُ الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ بقوله تعالى ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى﴾ إلى قوله ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً

(١) قوله (والشرط) أي اللغوي وهو المخصّص وهو الإخراجُ بأن وإحدى أخواتها لِمَا لولاه لدخل فيمل قبله وهو كالاستثناء في وجوب الاتصال. سمير.

(٢) قوله (المطلق) كالرقبة في كفارة الظهار. سمير.

(٣) قوله (على المقيد) كالرقبة في كفارة القتل. سمير.

(٤) قوله (وتخصيص السنة بالسنة) فإن كانت متواترةً جاز بلا خلافٍ أو خبرٍ واحدٍ فإن أجمعوا على العمل به فهو بمنزلة المتواتر لانعقاد الإجماع على حكمه وإلا فالراجح جوازُ التخصيص به وقيل لا يجوز. سمير.

فَتَيَمَّمُوا ﴿ وإن وردت السنة بالتيمم أيضًا بعد نزول الآية  
**(وتخصيصُ السنة بالسنة)** <sup>(١)</sup> كتخصيص حديث الصحيحين فيما  
سَقَتِ السماءُ العشرَ اهـ بحديثيهما ليسَ فيما دون خمسةٍ أوسقٍ  
صدقةُ اهـ **(وتخصيصُ النطق بالقياس)** <sup>(٢)</sup> **ونعني بالنطق قولَ الله**  
**تعالى وقولَ الرسولِ ﷺ)** لأنَّ القياسَ يستند إلى نصٍّ من كتابٍ  
أو سُنَّةٍ فكأنه المَخَصِّصُ.

**(والمُجْمَلُ ما يفتقر إلى البيان)** <sup>(٣)</sup> نحو ﴿ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ﴾ فإنه  
يحتمل الأطهار والحیض لاشتراك القرء بين الحيض والطهر  
**(والبيانُ إخراجُ الشيء من حيز الإشكال)** <sup>(٤)</sup> **إلى حيز التجلّي**  
أي الايضاح والمبين هو النصُّ <sup>(٥)</sup>.

(١) قوله (بالسنة) أى سواء كانت قولاً أو فعلاً أو تقريراً. سمير.

(٢) قوله (وتخصيص النطق بالقياس) كتخصيص قوله تعالى ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ  
وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾ بقياس العبد فى أن عليه نصف ذلك على الأمة التى عليها  
نصف ذلك بقوله تعالى ﴿فَإِذَا أَحْصَيْتُمْ أَتَيْنَ بِكَ خَمْسَ مِائَةٍ مِّنْهُنَّ يَوْمَئِذٍ﴾ نصف ما على  
المُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴿ بجامع اشتراكهما فى نقص الرق اهـ سم  
ملخصاً. وجوازُه أى تخصيصُ النطق بالقياس هو ما عليه الجمهورُ  
والأشعرى أيضاً. سمير.

(٣) قوله (ما يفتقر إلى البيان) أى اللفظ الذى يتوقف فهمُ المقصودِ منه على أمر  
خارج عنه من قرينة حال أو لفظٍ آخر أو دليلٍ منفصل. سمير.

(٤) قوله (الإشكال) أى خفاء المراد. سمير.

(٥) قوله (والمبين هو النص) أى كقوله تعالى ﴿إِنَّمَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا﴾  
وكقول رسول الله ﷺ فيما سَقَتِ السماءُ العشرَ اهـ فإنه مبينٌ لقوله تعالى  
﴿وَأَتَوْا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ وكذا أفعاله ﷺ فى الصلوات والحج فإنها مُبَيَّنَةٌ  
لقوله تعالى ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ ولقولِ الله تعالى ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ  
اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾. سمير.

(والنص ما لا يحتمل إلا معنى واحداً) كزیداً في رأيت زیداً (وقيل ما تأويله تنزيله) نحو ﴿فَصَيَّامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾ فإنه بمجرد ما ينزل يفهم معناه (وهو مشتق<sup>(١)</sup> من منصّة العروس<sup>(٢)</sup> وهو الكرسي) لارتفاعه على غيره في فهم معناه من غير توقف.

(والظاهر ما احتمل أمرين أحدهما أظهر من الآخر<sup>(٣)</sup>) كالأسد في رأيت اليوم أسداً فإنه ظاهر في الحيوان المفترس لأن المعنى الحقيقي محتمل للرجل الشجاع بدله فإن حُمِلَ اللفظ على الآخر سُمِيَ مؤوَّلاً وإنما يؤوّل بالدليل كما قال (ويؤوّل الظاهر بالدليل ويسمى ظاهراً بالدليل<sup>(٤)</sup>) أى كما يسمى

(١) قوله (مشتق) فيه مسامحة لأن المصدر لا يشتق من غيره بل غيره يشتق منه ولكنه لم يُرد الاشتقاق الاصطلاحي وإنما أراد الاشتراك في المادة أي الحروف الأصلية ن ص ص. ويظهر من هذا خطأ وبشاعة قول بعضهم بأن اللواظ مشتق من اسم نبي الله لوط ولوط ليس مصدرًا بل ولا هو عربيًا وإنما هو اسم أعجمي فإنا لله وإنا إليه راجعون. وقد زيف هذا الخطأ من أكابر أهل اللغة والتفسير الزجاج والنحاس وأبو حيان وكذا بين ذلك القرطبي وابن الجوزي في تفسيريهما. سمير.

(٢) قوله (مشتق من منصّة العروس) قال بعضهم النص في اللغة الرفع ونص كل شيء منتهاه فإذا ظهرت دلالة اللفظ على المعنى بحيث لا يتطرق إليه احتمال ارتفع على غيره وكان ذلك منتهى الدلالة وغايتها فسُمِيَ نصًا اه وقد يُطلق الفقهاء النص على ما دلّ على الحكم من كتاب أو سنة কিهما كانت دلالته صريحًا كان أو ظاهراً أو مؤولاً. سمير.

(٣) قوله (أحدهما أظهر من الآخر) أى لكونه الموضوع له لغة كالأسد أو لغلبة العرف بالاستعمال كالغائط فخرج النص لكون دلالته قطعية والمجمل والمشارك والمؤوّل لكون دلالتها مساوية في الأولين أو مرجوحة في الثالث. سمير.

(٤) قوله (ظاهراً بالدليل) أى بما هو دليل في الواقع لا بما يُظنّ دليلاً وليس كذلك في الواقع فإنه عندئذ تأويل فاسد وإن أول بلا دليل فليعب تُصان عنه الشريعة=

مُؤَوَّلًا. منه قوله <sup>(١)</sup> تعالى ﴿وَالسَّمَاءَ بَيْنَهُمَا بِأَيِّدٍ﴾ ظاهره جمع يد وذلك محال في حق الله تعالى فُصِّرَ إلى معنى القوة بالدليل العقلي القاطع.

(الأفعال). هذه ترجمة.

(فِعْلُ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ) <sup>(٢)</sup> يعنى النبى ﷺ (لا يخلو إما أن يكون على وجه القربة والطاعة) <sup>(٣)</sup> أو لا يكون فإن كان على وجه القربة والطاعة (فإن دلّ دليل على الاختصاص به يُحمل على الاختصاص) كزيادته ﷺ في النكاح على أربع نسوة (وإن لم يدلّ لا يختص به) <sup>(٤)</sup> لأن الله تعالى قال ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي

= وكذا التأويل بدليل مرجوح أو مساوٍ لأنه لا يُصَيِّرُ خلاف الظاهر من المعنى راجحاً فلا يُصار إليه. وقد يكون التأويل قريباً يترجّح على الظاهر بأدنى دليل كتأويل القيام في قوله تعالى ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ بالعزم وقد يكون بعيداً ينبو عنه المقام كتأويل قوله تعالى ﴿فَلِطَعَامٍ سِتِّينَ سِتِّينًا﴾ بإخراج سِتِّينَ مَدًا ولو لمسكين واحد لأن القصد بالإعطاء رفع الحاجة وهو حاصل بالدفع إليه ووجه بُعد هذا التأويل أنه اعتبر فيه ما لم يُذكر من المضاف وألغى ما صرح به من العدد الظاهر قصده لفضل الجماعة وبركتهم وتظافر قلوبهم على الدعاء للمحسن. سمير.

(١) قوله (منه قوله) في نسخة ومنه قوله. سمير.

(٢) قوله (صاحب الشريعة) أى مبلّغها عن الله تعالى ومبينها قال بعضهم وهو على هذا المعنى حقيقة فيه عليه الصلاة والسلام اهـ وأما الشارح بمعنى المثبت للشرع والموجد له فهو الله تعالى لا غير. سمير.

(٣) قوله (القربة والطاعة) لعل مقصوده بهما هنا واحد والطاعة في الحقيقة أعم من القربة والعبادة. سمير.

(٤) قوله (لا يختص به) في بعض النسخ لا يختص به. سمير.

رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴿١﴾ **فِيُحْمَلُ** <sup>(١)</sup> **على الوجوب عند بعض**  
**أصحابنا** في حقّه وحقّنا لأنه الأحوط **(وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ**  
**يُحْمَلُ عَلَى النَّدْبِ)** لأنه المتحقّق بعد الطلب **(وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ**  
**يُتَوَقَّفُ فِيهِ)** لتعارض الأدلة في ذلك **(فَإِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ غَيْرِ**  
**وَجْهِ الْقُرْبَةِ وَالطَّاعَةِ) <sup>(٢)</sup> فِيُحْمَلُ عَلَى الْإِبَاحَةِ فِي حَقِّهِ وَحَقِّنَا).**

**(وإقرار صاحب الشريعة ﷺ على القول) مِنْ أَحَدٍ (هو قول**  
**صاحب الشريعة) أَى كقوله ﷺ (وإقراره على الفعل) مِنْ أَحَدٍ**  
**(كفعله) لأنه معصومٌ عن أَنْ يُقَرَّرَ أَحَدًا عَلَى مَنْكِرٍ <sup>(٣)</sup> مَثَلُ**  
**ذلك <sup>(٤)</sup> إقراره ﷺ أبا بكر على قوله بإعطاء سَلْبِ الْقَتِيل لقاتله**  
**وإقراره خالد بن الوليد على أَكْلِ الضَّبِّ اه متفقٌ عليهما. (وما**

(١) قوله (فِيُحْمَلُ) أَى إِنْ لَمْ يَظْهَرْ حُكْمُهُ مِنْ وَجوبٍ أَوْ غَيْرِهِ. سمير.

(٢) قوله (فَإِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ غَيْرِ وَجْهِ الْقُرْبَةِ وَالطَّاعَةِ) أَى إِنْ كَانَ جَبِلِيًّا وَلَمْ يَدَلَّ  
 دَلِيلٌ عَلَى اخْتِصَاصِهِ بِهِ ﷺ كَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ. قَالَ بَعْضُهُمْ وَهَذَا فِي أَصْلِ  
 الْفَعْلِ وَأَمَّا فِي صِفَتِهِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ يُحْمَلُ عَلَى النَّدْبِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا وَرَدَ عَنْ كَثِيرٍ  
 مِنَ السَّلَفِ مِنَ الْاِقْتِدَاءِ بِهِ فِي ذَلِكَ اه سمير.

(٣) قوله (لأنه معصومٌ عن أَنْ يُقَرَّرَ أَحَدًا عَلَى مَنْكِرٍ) أَى لِأَنَّ الْإِقْرَارَ عَلَى الْخَطِإِ  
 تَأْخِيرٌ لِلْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ وَهُوَ لَا يَجُوزُ فَلِهَذَا قُلْنَا إِقْرَارُهُ عَلَى الْقَوْلِ كَقَوْلِهِ  
 وَإِقْرَارُهُ عَلَى الْفَعْلِ كَفَعْلِهِ. سمير.

(٤) قوله (مثال ذلك) اعترض على ما مثّل به للنوعين اللذين ذكرهما بأنّ في كلّ  
 منها نصّاً في المطلوب ومثّل في اللمع للإقرار على القول بحديث مسلم في  
 اللعان أنّه ﷺ سمع رجلاً يقول الرجل يجد مع امرأته رجلاً إِنْ قَتَلَ قَتَلْتُمُوهُ وَإِنْ  
 تَكَلَّمَ جَلَدْتُمُوهُ وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى غِيْظٍ أَمْ كَيْفَ يَصْنَعُ وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ فَدَلَّ  
 ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ إِذَا قَتَلَ قُتِلَ وَإِذَا قُذِفَ جُلِدَ اه ومثّل للإقرار على الفعل بحديث  
 الترمذيّ وأبي داود والحاكم أنّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى قَيْسًا يُصَلِّي رَكَعَتِي الْفَجْرِ بَعْدَ  
 الصُّبْحِ فَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ اه سمير.



**فَعِلَ فِي وَقْتِهِ** (فِي غَيْرِ مَجْلِسِهِ وَعَلِمَ بِهِ وَلَمْ يُنْكِرْهُ فَحُكْمُهُ حَكْمُ مَا فَعِلَ فِي مَجْلِسِهِ) كَعَلِمِهِ بِحَلْفِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ لَا يَأْكُلُ الطَّعَامَ فِي وَقْتِ غِيْظِهِ ثُمَّ أَكَلَ لَمَّا رَأَى الْأَكْلَ خَيْرًا لَهُ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ حَدِيثِ مُسْلِمٍ فِي الْأُطْعَمَةِ.

(وَأَمَّا النسخُ فمعناه) لغةً (الإزالةُ يقالُ نَسَخَتِ الشَّمْسُ الظِّلَّ إِذَا أزالَتْهُ) ورفَعَتْهُ بِانْبِساطِهَا (وقيلُ معناه النقلُ مِنْ قولِهِمْ نَسَخْتُ ما فِي هَذَا الكِتَابِ إِذَا نَقَلْتُهُ بِأَشْكالِ كِتَابَتِهِ. وَحَدُّهُ) شَرْعًا<sup>(١)</sup> (الخطابُ الدالُّ)<sup>(٢)</sup> على رفعِ الحكمِ<sup>(٣)</sup> الثابتِ بالخطابِ المتقدمِ على وجهِ لولاهُ لكان ثابتًا مع تراخيه عنه) هذا حَدٌّ للناسخِ ويُؤخذُ منه حَدُّ النسخِ بأنَّه رفعُ الحكمِ المذكورِ بخطابٍ إلى آخِرِهِ أَيْ رَفْعُ تَعَلُّقِهِ بِالْفِعْلِ<sup>(٤)</sup> فخرج بقوله الثابتِ بالخطابِ رفعُ الحكمِ الثابتِ بالبراءةِ الأصليةِ أَيْ عدمُ التكليفِ بشيءٍ، ويقولنا بخطابِ المأخوذِ مِنْ كلامِهِ الرَفْعُ بالموتِ والجنونِ، وبقوله على وجهِ إلی آخِرِهِ ما لو كان الخطابُ

(١) قوله (وحدُّه شرعًا) أَيْ معناه فِي اصطلاحِ الشرعِ. سمير.

(٢) قوله (الدالُّ) أَيْ ولو مفهومًا. سمير.

(٣) قوله (رفع الحكم) يشملُ نسخَ بعضِ القراءِ تِلَاوَةً لَا حَكْمًا لِأَنَّ معناه رَفْعُ حَكْمِ قِراءَتِهِ فِي الصَّلَاةِ وَحَرَمَةِ قِراءَتِهِ عَلَى الْجَنْبِ وَحَرَمَةِ مَسِّهِ عَلَى الْمُحَدَّثِ إلخ. سمير.

(٤) قوله (أَيْ رفع تَعَلُّقِهِ بِالْفِعْلِ) يريدُ بِهِ بَيانَ أَنَّ الرَفْعَ لَيْسَ داخِلًا عَلَى كَلامِ اللَّهِ تَعَالَى الْقَدِيمِ بَلْ عَلَى تَعَلُّقِهِ بِالْحَادِثِ عَلَى ما ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ الْحَاجِبِ وَغَيْرُهُ أَوْ عَلَى الْحَكْمِ الْحَادِثِ عَلَى ما ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ السَّبْكِتِيِّ وَتَبِعَهُ الْمُحَلِّيُّ نَفْسَهُ. سمير.



الأول مُعْيَا بغاية<sup>(١)</sup> أو مُعَلَّلَا بمعنى<sup>(٢)</sup> وصرَّح الخطابُ الثاني بمقتضى ذلك فإنه لا يُسَمَّى ناسِخًا للأول، مثاله قوله تعالى ﴿إِذَا تَوَدَّى لِّلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ فتحريمُ البيعِ مُعْيَا بانقضاء الجمعة فلا يقال إن قوله تعالى ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ ناسِخٌ للأول بل بيِّن غاية التحريم، وكذا قوله تعالى ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ لا يُقال نَسَخَهُ قوله تعالى ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ لأنَّ التحريم للإحرام وقد زال وبقوله مع تراخيه عنه ما اتصل بالخطاب من صفة أو شرط أو استثناء **(ويجوز نَسْخُ الرَّسْمِ وبقاءُ الحكم)**<sup>(٣)</sup> نحو الشيخ والشيخة إذا زَنِيََا فَارْجُمُوهُمَا أَلَبَّتْهُ قَالَ عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إِنَّهُ قَدْ قَرَأَهَا أَهْ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ. وقد رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُحْصَنَيْنِ أَهْ متفقٌ عليه وهما المرادُ بالشيخ والشيخة **(ونسخُ الحكم وبقاءُ الرسم)** نحو ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتْلَعًا إِلَى الْحَوْلِ﴾ نَسَخَ بآية ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾<sup>(٤)</sup> **(ونسخُ الأمرين معًا)** نحو حديث مسلم عن

(١) قوله (مُعْيَا بغاية) أى غير مبهمة عندنا. سمير.

(٢) قوله (معللاً بمعنى) أى معلوم لنا وإلا فهو معلوم لله تعالى. سمير.

(٣) قوله (ويجوز نسخ الرسم وبقاء الحكم) ومنع بعض المعتزلة نسخ التلاوة مع بقاء الحكم تعلقاً بأن التلاوة أصل الحكم فلا يجوز رفع الأصل مع بقاء الفرع وهذا خيال فإن الحكم ليس فرعاً للتلاوة في ثبوته بل الحكم والتلاوة ثابتان بإثبات الشرع فهما حكمان يجوز نسخ أحدهما وبقاء الآخر. سمير.

(٤) قوله (نسخ بآية ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ الآية وهى قبلها فى ترتيب التلاوة بعدها فى ترتيب النزول والأحكام تابعة للنزول وأما ترتيب التلاوة فهو توقيف. سمير.

عائشة رضي الله عنها كان فيما أنزل عشر رَضَعَاتٍ معلوماتٍ  
فُنُسِخْنَ بخمسين معلوماتٍ. **(وينقسم النسخ إلى بدلٍ وإلى غيرِ  
بدلٍ)** الأول كما في نسخ استقبال بيت المقدس باستقبال الكعبة  
وسياًتى والثاني كما في نسخ قوله تعالى ﴿إِذَا نَجَّيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِمُوا  
بَيْنَ يَدَيْ جُحُودِكُمْ صَدَقَةٌ﴾ **(والى ما هو أغلظُ)** كنسخ التخيير بين  
صوم رمضان والفدية إلى تعيين الصوم قال الله تعالى ﴿وَعَلَى  
الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾ إلى قوله ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ  
فَلْيَصُمْهُ﴾ **(والى ما هو أخفُ)** كنسخ قوله تعالى ﴿إِنْ يَكُنْ  
مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَادِرُونَ يَغْلِبُوا مَائَتِينَ﴾ بقوله تعالى ﴿فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ  
مَائَةٌ صَادِرَةٌ يَغْلِبُوا مَائَتِينَ﴾.

**(وبجوز نسخ الكتاب بالكتاب)** كما تقدّم في آيتي العدة  
وآيتي المصابرة **(ونسخ السنة بالكتاب)** كما تقدم في نسخ  
استقبال بيت المقدس الثابت بالسنة الفعلية في حديث  
الصحيحين بقوله تعالى ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾  
**(وبالسنة)** نحو حديث مسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور  
فزوروها اه وسكت عن نسخ الكتاب بالسنة وقد قيل بجوازه<sup>(١)</sup>  
ومثّل له بقوله تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ  
رَكَ حَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ مع حديث الترمذي وغيره لا  
وصية لوارث، واعتراض بأنه خبر واحد وسياًتى أنه لا يُنسخ

(١) قوله (وقد قيل بجوازه) بل قال في جمع الجوامع إنه الصحيح سواء كانت السنة متواترة أو أحياناً اه ونقل الأمدى الاتفاق عليه اه ولكن حكى القاضي أبو بكر وغيره الخلاف فيه اه سمير.

المتواتر بالآحاد<sup>(١)</sup>. وفي نسخة ولا يجوز نسخ الكتاب بالسنة أى بخلاف تخصيصه بها كما تقدم لأن التخصيص أهون من النسخ. (ويجوز نسخ المتواتر بالمتواتر ونسخ الآحاد بالآحاد وبالمتواتر ولا يجوز نسخ المتواتر) كالقراءان (بالآحاد) لأنه دونه في القوة والراجح جواز ذلك<sup>(٢)</sup> لأن محل النسخ الحكم والدلالة عليه بالمتواتر ظنية كالأحاد<sup>(٣)</sup>.

### (فصل) في التعارض<sup>(٤)</sup> (إذا تعارض<sup>(٥)</sup> نطقان<sup>(٦)</sup> فلا يخلو

- (١) قوله (وسياتى أنه لا يُنسخ المتواتر بالآحاد) أى عند الماتن رحمه الله. سمير.
- (٢) قوله (والراجح جواز ذلك) ظاهر الكلام هنا وعند آخرين أنه في مجرد الجواز دون الوقوع ومال بعض إلى وقوعه واستدلوا بحديث البخاري في تحويل القبلة فإن المصلين كان تقرر عندهم قطعاً أن القبلة بيت المقدس ثم أخبرهم مخبر واحد بأنها حوّلت فأخذوا بكلامه فتحولوا وهم في الصلاة ولم يتسع لهم وقت لنظر في قرائن ترفع الخبر إلى مرتبة اليقين. سمير.
- (٣) قوله (والدلالة عليه ظنية كالأحاد) يؤخذ منه أن الحكم المقطوع به بقرائن تنفي الاحتمالات المانعة من اليقين يمتنع نسخه بالآحاد قطعاً كما قرره في المواقف وكالنسخ التخصيص فإنه يمتنع تخصيص المتواتر بالآحاد حيث قطع بالعموم كما يؤخذ من توجيههم الجواز بأن محل التخصيص هي دالة العام وهي ظنية. سمير.

(٤) قوله (التعارض) التعارض تفاعل من عرض يعرض بكسر الراء وهو التوارد بين معنيين مختلفين على محل واحد. سمير.

(٥) قوله (تعارض) أى فيما يظهر. سمير.

(٦) قوله (إذا تعارض نطقان) أى ثابتان رواية ظنيان دلالة أى فكلاهما من الكتاب أو من السنة أو أحدهما من الكتاب والآخر من السنة ولم يكن أحدهما ناسخاً للآخر. وإنما قلنا ظنيان للدلالة لأنهم قالوا لا يجوز أن يتعارض قطعان من حيث الدلالة في غير النسخ عقليين كانا أو نقلين أو مختلفين ومهما تعارض قطعي وظني فديم القطعي سواء كانا عقليين أم نقلين أم مختلفين. سمير.

إِذَا أَنْ يَكُونَا عَامَّيْنِ <sup>(١)</sup> أَوْ خَاصَّيْنِ <sup>(٢)</sup> أَوْ أَحَدَهُمَا عَامًّا <sup>(٣)</sup> وَالْآخَرَ خَاصًّا <sup>(٤)</sup> أَوْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَامًّا مِنْ وَجْهِ وَخَاصًّا مِنْ وَجْهِ <sup>(٥)</sup> فَإِنْ كَانَا عَامَّيْنِ فَإِنْ أَمَكْنَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا جُمِعَ <sup>(٦)</sup> بِحَمْلِ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى حَالٍ، مِثَالُهُ حَدِيثُ شَرِّ الشُّهُودِ الَّذِي يَشْهَدُ قَبْلَ أَنْ يُسْتَشْهَدَ <sup>(٧)</sup> وَحَدِيثُ خَيْرِ الشُّهُودِ الَّذِي يَشْهَدُ قَبْلَ أَنْ يُسْتَشْهَدَ فَحُمِلَ <sup>(٨)</sup> الْأَوَّلُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ مَنْ لَهُ الشَّهَادَةُ عَالَمًا بِهَا وَالثَّانِي عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَالَمًا بِهَا وَالثَّانِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ بَلْفِظِ إِلَّا أَخْبَرَكُمْ بِخَيْرِ الشُّهُدَاءِ <sup>(٩)</sup> الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَ

(١) قوله (عَامَّيْنِ) أَيْ مُتَسَاوِيَيْنِ فِي الْعُمُومِ يَصْدُقُ كُلُّ مِنْهُمَا عَلَى كُلِّ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الْآخَرُ. سَمِير.

(٢) قوله (خَاصَّيْنِ) أَيْ مُتَسَاوِيَيْنِ فِي الْخُصُوصِ بِأَنْ لَا يَصْدُقَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الْآخَرُ. سَمِير.

(٣) قوله (أَوْ أَحَدَهُمَا عَامًّا) أَيْ بِالنِّسْبَةِ لِلثَّانِي بِأَنْ يَصْدُقَ عَلَى جَمِيعِ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الثَّانِي وَزِيَادَةً. سَمِير.

(٤) قوله (وَالْآخَرَ خَاصًّا) أَيْ بِالنِّسْبَةِ لِلأَوَّلِ بِأَنْ يَصْدُقَ عَلَى بَعْضِ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الْأَوَّلُ وَإِنْ كَانَ عَامًّا فِي نَفْسِهِ. سَمِير.

(٥) قوله (أَوْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَامًّا مِنْ وَجْهِ وَخَاصًّا مِنْ وَجْهِ) بِأَنْ يَكُونَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جِهَةٌ عُمُومٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْآخَرِ وَجِهَةٌ خُصُوصٌ كَذَلِكَ فَيَصْدُقُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ جِهَةٍ عُمُومَةٍ عَلَى الْآخَرِ وَزِيَادَةً وَيَصْدُقُ كُلُّ مِنْهُمَا مِنْ جِهَةٍ عَلَى بَعْضِ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الْآخَرُ. سَمِير.

(٦) قوله (جُمِعَ) أَيْ وَجُوبًا مَنَعًا مِنْ إِلْغَاءِ أَحَدِهِمَا. سَمِير.

(٧) قوله (يُسْتَشْهَدُ) أَيْ يُطْلَبُ مِنْهُ أَدَاءُ شَهَادَتِهِ. سَمِير.

(٨) قوله (فَحُمِلَ إلَخ) هَذَا وَجْهٌ وَحَمَلَ بَعْضُهُمُ الْأَوَّلَ عَلَى مَا كَانَ فِي حَقِّ اللَّهِ أَيْ شَهَادَةُ الْجَسَدِ كَالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ وَالثَّانِي عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ. سَمِير.

(٩) قوله (بِخَيْرِ الشُّهُدَاءِ) فِي بَعْضِ النُّسخِ بِخَيْرِ الشُّهُودِ. سَمِير.

والأول مُتَّفَقٌ عَلَى مَعْنَاهُ فِي حَدِيثٍ خَيْرُكُمْ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ إِلَى قَوْلِهِ ثُمَّ يَكُونُ بَعْدَهُمْ قَوْمٌ يَشْهَدُونَ قَبْلَ أَنْ يُسْتَشْهَدُوا اهـ (وَأَنْ لَمْ يُمْكِنْ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا يُتَوَقَّفُ فِيهِمَا إِنْ لَمْ يُعْلَمْ التَّارِيخُ) أَيْ إِلَى أَنْ يَظْهَرَ مُرَجِّحُ أَحَدِهِمَا مِثْلَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾<sup>(١)</sup> وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ فَالْأَوَّلُ يَجُوزُ جَمْعُ الْأُخْتَيْنِ بِمُلْكِ الْيَمِينِ وَالثَّانِي يَحْرُمُ ذَلِكَ فَرَجَحَ التَّحْرِيمَ لِأَنَّهُ أَحْوَطُ<sup>(٢)</sup> (فَإِنْ عُلِمَ التَّارِيخُ) نُسِخَ الْمُتَقَدِّمُ بِالْمَتَأَخِّرِ كَمَا فِي عَائِتِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ وَعَائِتِي الْمُصَابِرَةِ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْأَرْبَعُ (وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ خَاصِّينَ)<sup>(٣)</sup> أَيْ إِنْ أُمِكنَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا يُجْمَعُ كَمَا فِي حَدِيثٍ أَنَّهُ<sup>(٤)</sup> ﷺ تَوَضَّأَ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ اهـ وَهَذَا مَشْهُورٌ فِي الصَّحِيحِينَ وَغَيْرِهِمَا وَحَدِيثٍ أَنَّهُ ﷺ تَوَضَّأَ وَرَشَّ الْمَاءَ عَلَى قَدَمَيْهِ وَهُمَا فِي النَّعْلَيْنِ اهـ رَوَاهُ

(١) قَوْلُهُ ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ عَطَفَ عَلَى الْأَزْوَاجِ فِي قَوْلِهِ ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ﴾. سَمِير.

(٢) قَوْلُهُ (لأنه أحوط) أَيْ وَلِلدَّلِيلِ آخَرُ أَيْضًا وَهُوَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَبْضَاعِ التَّحْرِيمَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَا اجْتَمَعَ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ إِلَّا غَلَبَ الْحَرَامُ اهـ وَهَذَا لَيْسَ حَدِيثًا مَرْفُوعًا إِنَّمَا رُوِيَ بِسَنَدٍ لَا يَصْحُحُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ وَأَمَّا الَّذِي رُوِيَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مِنْ قَوْلِهِ مَا اجْتَمَعَ الْحَرَامُ وَالْحَلَالُ إِلَّا غَلَبَ الْحَرَامُ الْحَلَالُ فَهُوَ مِمَّا رَوَاهُ جَابِرُ الْجَعْفِيُّ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَجَابِرُ ضَعِيفٌ وَالشَّعْبِيُّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مُنْقَطِعٌ وَإِنَّمَا رُوِيَ عَنِ الشَّعْبِيِّ مِنْ قَوْلِهِ اهـ سَمِير.

(٣) قَوْلُهُ (خَاصِّينَ) أَيْ لِكُونِ كُلِّ مِنْهُمَا خَاصًّا بِالنِّسْبَةِ لِلْآخَرِ وَلَوْ كَانَ بِالنَّظَرِ لِذَاتَيْهِمَا عَامِّينَ. سَمِير.

(٤) قَوْلُهُ (كَمَا فِي حَدِيثٍ أَنَّهُ) إِضَافَةٌ حَدِيثٍ إِلَى مَا بَعْدَهُ مِنْ إِضَافَةِ الدَّالِّ لِلْمَدْلُولِ.

النسائي والبيهقي وغيرهما فجمع بينهما<sup>(١)</sup> بأن الرش في حال التجديد لما في بعض الطرق أن هذا وضوء من لم يحدث<sup>(٢)</sup>. وإن لم يمكن الجمع بينهما ولم يعلم التاريخ يتوقف فيهما إلى ظهور مرجح لأحدهما، مثاله ما جاء أنه ﷺ سئل عما يحل للرجل من أمراته وهي حائض فقال ما فوق الإزار اه رواه أبو داود، وجاء أنه ﷺ قال اصنعوا كل شيء إلا النكاح اه أي الوطء. رواه مسلم ومن جملته الوطء فيما فوق الإزار فتعارضاً فيه<sup>(٣)</sup> فرجح بعضهم التحريم احتياطاً<sup>(٤)</sup> وبعضهم الحل لأنه

(١) قوله (فجمع بينهما إلخ) هذا مثال للجمع ولا يصح تفسيره بما ذكر عند الشافعية لأن الرش بمعنى التعميم بلا غسل ولا جريان لا يكتفى به في الوضوء المجدد عندهم وأما إن حول الرش على الغسل الخفيف صح ولم يبق تعارض بين الحديثين في الحقيقة ويشير إلى ذلك ما في رواية البيهقي عن ابن عباس ثم أخذ بملء كفيه ماء فرش على قدميه وهو منتعل اه فهذا غسل ويؤيده ما في رواية الطبراني من طريق ابن لهيعة فرش على قدميه فغسلهما اه وأوضح من هذا ما عند البخاري عن ابن عباس أنه أخذ غرفة من ماء فرش على رجله يعني اليمنى حتى غسلها ثم أخذ غرفة أخرى فغسل بها رجله اليسرى ثم قال هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ اه سمير.

(٢) قوله (هذا وضوء من لم يحدث) مروى عند النسائي وأحمد وابن حبان وغيرهم عن علي من غير لفظة الرش بل فيها مسح الوجه واليدين والرأس والرجلين وفي بعضها أنه كان منتعلاً ثم قال هذا وضوء من لم يحدث اه ويمكن حمل المسح فيها على الغسل الخفيف. سمير.

(٣) قوله (ومن جملته الوطء فيما فوق الإزار فتعارضاً فيه) الظاهر أن هذه العبارة سهو من الشارح فإن ما فوق الإزار أي ما فوق الشرة يجوز الاستمتاع به اتفاقاً والصحيح أن يقال إن الحديثين تعارضاً فيما تحت الإزار. سمير.

(٤) قوله (فرجح بعضهم التحريم احتياطاً) وذهب بعض إلى أن هذين الحديثين كل منهما عام من وجه وخاص من وجه فيكون من القسم الرابع لأن منطوق=

الأصل في المنكوحة. وإن علم التاريخ نُسخَ المتقدم بالتأخير كما تقدّم في حديث زيارة القبور. (وإن كان أحدهما عامًّا والآخر خاصًّا) <sup>(١)</sup> فيُخصَّ العامُّ بالخاصِّ كتخصيص حديث الصحيحين فيما سَقَتِ السماءُ العُشْرُ بحديثهما ليس فيما دون خمسة أوسقي صدقة كما تقدم (وإن كان كلُّ واحدٍ منهما عامًّا من وجهٍ وخاصًّا من وجهٍ فيُخصَّ عمومُ كلِّ واحدٍ منهما بخصوصِ الآخرِ) بأن يُمكنَ ذلك <sup>(٢)</sup>، مثاله حديث أبي داود وغيره إذا بلغ الماء قلَّتين فإنه لا ينجسُ مع حديث ابن ماجه وغيره الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه <sup>(٣)</sup> فالأول خاصٌّ بالقلَّتين عامٌّ في المتغيّر وغيره <sup>(٤)</sup> والثاني

= الثاني عامٌّ فيما فوق الإزار وما تحته خاصٌّ بحلٍّ ما عدا الوطئ وبحرمة الوطئ بالمفهوم ومفهوم الأول عام في تحريم الوطئ وغيره خاصٌّ بكون ذلك تحت الإزار فيخصص عموم كل بخصوص الآخر وذلك يفيد حرمة الوطئ فقط وهذا ما اختاره النووي في تحقيقه اهـ سمير.

(١) قوله (والآخر خاصًّا) أي ولم يكن الخاصُّ متأخرًا عن وقتِ العملِ بالعامِّ وإلا فإنَّ الخاصَّ ينسخُ من العامِّ ما تعارض فيه. وإن تأخر الخاص عن العامِّ دون وقتِ العمل أو تقارنا بأن عقب أحدهما الآخر أو جهل التاريخُ خصَّ الثاني بالأول. سمير.

(٢) قوله (بأن يمكن ذلك) إمكان ذلك بأن نقصر عموم كلٍّ على ما عدا خصوص كلٍّ. سمير.

(٣) قوله (إلا ما غلب) إلخ وهذا الاستثناء وإن كان ضعيفًا عند المحدثين من حيث الرواية فلا يضر لأن الغرض من التمثيل التوضيح وهو حاصل مع ذلك. وقد نقل الإجماع على هذا الاستثناء أي حيث لا قى الخبث الماء لا مطلقًا فلا يردُّ قول الشافعية بطهارة ما تغير بحيث لم يلاقه كأن كان بجنبه على الشط لدخوله في عموم الماء لا ينجسه شيء اهـ سم ملخصًا.

(٤) قوله (وغيره) فيصدق الماء عليهما. سمير.



خاص في المتغير عام في القلتين وما دونهما فخص عموم الأول بخصوص الثاني حتى يحكم بأن ماء القلتين ينجس بالتغير وخص عموم الثاني بخصوص الأول حتى يحكم بأن ما دون القلتين ينجس وإن لم يتغير فإن لم يمكن تخصيص عموم كلي منهما بخصوص الآخر احتيج إلى الترجيح<sup>(١)</sup> بينهما فيما تعارضا فيه، مثاله حديث البخاري من بدل دينه فاقتلوه اهـ وحديث الصحيحين أنه ﷺ نهى عن قتل النساء فالأول عام في الرجال والنساء خاص بأهل الردة والثاني خاص بالنساء عام في الحريرات والمتردات فتعارضاً في المترددة هل تقتل أم لا<sup>(٢)</sup>.

**(وأما الإجماع فهو اتفاق علماء أهل العصر على) حكم**  
**(الحادثة) فلا يُعتبر وفاق العوام لهم (ونعني بالعلماء الفقهاء)<sup>(٣)</sup>**  
**فلا يُعتبر موافقة الأصوليين لهم (ونعني بالحادثة الحادثة**  
**الشرعية) لأنها محل نظر الفقهاء بخلاف اللغوية مثلاً فإنما**  
**يُجمع فيها علماء اللغة.**

(١) قوله (إلى الترجيح) هذا إن لم يتأخر أحدهما عن وقت العمل بالآخر فيكون خصوصه ناسخاً لما عارضه من الآخر. وحيث قلنا بالترجيح فتعذر ترجيح أحدهما على الآخر فالحكم التخيير كما قاله في المحصول اهـ سمير.

(٢) قوله (فتعارضاً في المترددة) إلخ وقدم الأول عند الشافعي لعرويه عن السبب بخلاف الثاني لقيام القرينة على السبب وهو حفظ حق الغانمين. ويشهد له حديث أبي داود وغيره في قتل الأعمى جاريته التي وقعت في رسول الله ﷺ. سمير.

(٣) قوله (ونعني بالعلماء الفقهاء) أي المجتهدين فإن مصطلح الفقيه في الماضي لم يكن يُطلق إلا على المجتهد. ولا يُعتبر قول غير المجتهد لأنه تبع للمجتهد مأموراً باتباعه فرجع الأمر إلى المجتهدين فإن أفتى أحدهم بلا مستند ومن غير بذل الجهد المطلوب كان خطأ مخالفاً لأمر الله تعالى ولم يُعتبر فتواه قطعاً. سمير.



(وإجماع هذه الأمة حجة دون غيرها لقوله ﷺ لا تجتمع أمتي على ضلالة) رواه الترمذي وغيره (والشرع ورد بعصمة هذه الأمة) لهذا الحديث ونحوه<sup>(١)</sup>.

(والإجماع حجة على العصر الثاني)<sup>(٢)</sup> ومن بعده وفي أي عصر كان من عصر الصحابة ومن بعدهم (ولا يشترط في حجيته انقراض العصر)<sup>(٣)</sup> بأن يموت أهلُه على الصحيح لسكوت أدلة الحجية عنه وقيل يشترط لجواز أن يظراً لبعضهم ما يخالف اجتهاده فيرجع عنه وأجيب بأنه لا يجوز له الرجوع عنه لإجماعهم عليه. (فإن قلنا انقراض العصر شرط يُعتبر) في انعقاد الإجماع (قول من ولد في حياتهم وتفقه وصار من أهل الاجتهاد) ولهم على هذا القول أن يرجعوا عن ذلك الحكم الذي أدّى اجتهادهم إليه.

(١) قوله (ونحوه) أي كقول الله تعالى في سورة النساء ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولِيهِ مَا يَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۚ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾. سمير.

(٢) قوله (العصر الثاني) هم من طرأ بعد الإجماع من المجتهدين وغيرهم وأما على القول المرجوح من اشتراط انقراض أهل عصر المجتهدين من غير ظهور مخالف فالمراد الحادثون بعد انقراض أهل الإجماع. سمير.

(٣) قوله (ولا يشترط في حجيته انقراض العصر) لأن المجمعين حينئذ هم الأمة المشهود لهم بالعصمة ولأنه لو كان الانقراض شرطاً لكان أهل العصر لا يأتي الموت على جميعهم حتى ينشأ من أهل العصر التالي من يساويهم عادة كما كان جماعة التابعين يفتون في زمن الصحابة فيعتبر انقراض هؤلاء أيضاً لكن انقراضهم إنما يتم بعد ظهور خلقي من أتباعهم وهكذا فيمتنع انعقاد الإجماع في شيء من الأحكام لكن قد عُلِمَ انعقاد الإجماع في عصر الصحابة وبعدهم فعُلِمَ أنه لا عبرة بالانقراض. وكذا لا يمنع الإجماع حصوله بعد خلاف لم يستقر. سمير.

(والإجماعُ يصحُّ بقولهم وبفعلهم) كأن يقولوا بجوازِ شيءٍ أو يفعلوه فيدلّ فعلهم له على جوازه لعصمتهم كما تقدم، (وبقول البعض وبفعل البعض وانتشار ذلك<sup>(١)</sup> القول أو الفعل وسكوت الباقي عنه)<sup>(٢)</sup> ويسمى ذلك بالإجماع السكوتي.

(وقول الواحد)<sup>(٣)</sup> من الصحابة<sup>(٤)</sup> ليس حجةً على غيره<sup>(٥)</sup> على القول الجديد) وفي القديم حجةٌ لحديث أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم اه وأجيب بضغفه<sup>(٦)</sup>.

(وأما الأخبار<sup>(٧)</sup> فالخبر ما يدخله الصدق

(١) قوله (وانتشار ذلك) أى بحيث بلغ الباقي في المسألتين ومضى زمن يتمكنون فيه عادة من النظر وفي اعتباره إجماعاً أو لا مع كونه حجةً خلاف فقال الجمهور إنه إجماعٌ وقال بعضُ إنه حجةٌ وليس بإجماع اه سمير.

(٢) قوله (وسكوت الباقي عنه) أى من غير أمانة رضا ولا سخط وكانت الحادثة اجتهادية تكليفية وأما إذا كانت المسئلة قطعية لم يدلّ السكوت على شيء وكذا إذا كانت غير تكليفية كعمار أفضل من حذيفة أو العكس فالسكوت عندئذ لا يدلّ على شيء. وأما إذا كان السكوت مع أمانة الرضا فهو إجماعٌ قطعاً أو مع أمانة السخط فليس بإجماع قطعاً. سمير.

(٣) قوله (الواحد) أى أو الأكثر ما لم يكن إجماعاً. سمير.

(٤) قوله (من الصحابة) أى علمائهم أى مجتهديههم. سمير.

(٥) قوله (ليس بحجة على غيره) أى من المجتهدين لا من الصحابة ولا ممن بعده. سمير.

(٦) قوله (وأجيب بضغفه) أى كما قال الحافظ العلائي في كتابه إجمال الإصابة لكن الاعتماد على أسانيده وهي واهية كلّها اه وقد نص جماعة من الأئمة على أنه لم يثبت في هذا إسناد اه سمير.

(٧) قوله (وأما الأخبار) أى بفتح الهمزة جمع خبر وهو في اللغة العلم كقولك خبرتُ بالأمر أى علمته والنبأ ومنه قولك أخبره بكذا أى أنبأه. سمير.

**والكَذِبُ** <sup>(١)</sup> لاحتمالِهِ لهما مِنْ حيثُ إنه خبرٌ كقولك قام زيدٌ يَحْتَمِلُ أن يكونَ صِدْقًا وأن يكونَ كَذِبًا وقد يُقْطَعُ بِصِدْقِهِ أو كَذِبِهِ لِأَمْرِ خَارِجِيٍّ الْأَوَّلُ كخبرِ اللَّهِ تعالى والثانى كقولكَ الضِّدَانِ يَجْتَمِعَانِ.

**والخبرُ ينقسمُ قِسْمَيْنِ** <sup>(٢)</sup> **إلى ءَاحَادٍ ومتواتِرٍ فالمتواتر ما**  
**يوجب العلم** <sup>(٣)</sup> **وهو** <sup>(٤)</sup> **أن يَروِيَهُ جماعةٌ** <sup>(٥)</sup> **لا يَقَعُ التَّوَاتُّرُ على**

(١) قوله (فالخبر ما يدخله الصدق والكذب) أى على سبيل البدل لا الاجتماع لأنهما ضدان فالصدق مطابقة الواقع والكذب عدم ذلك. ولك أن تقول الخبر ما يكون صدقاً أو كذباً أى فى نفس الأمر. وخرج بالخبر الإنشاء وهو ما لا يحتمل الصدق والكذب ويحصل مدلوله بالتلفظ به سواء أفاد طلباً كقم أم لم يفد كانت طالق. سمير.

(٢) قوله (والخبر ينقسم قسمين) أى الخبر المتقدم تعريفه لا خصوص خبر الرسول ﷺ. سمير.

(٣) قوله (ما يوجب العلم) أى ما يوجب بنفسه العلم الضرورى بصدق مضمونه على الوجه الذى بيّنه الماتن رحمه الله والمراد بقولنا بنفسه أى مع القرائن التى لا ينفك عنها الخبر عادة من أحوال فى نفس الخبر وفى نفس المخبر وفى المخبر عنه وبسببها يتفاوت عدد التواتر وسمى ضرورياً لأنه لا يفتقر إلى توسط مقدمتين ولأنه يحصل لمن لا يتأتى منه النظر والاستدلال. وخرج بقولنا بنفسه ما لا يوجبهُ إلا بواسطة القرائن الزائدة على القرائن المصاحبة للخبر عادة كالمشهور المحتف بها بل وكخبر الآحاد إذا احتف بها عند بعض وإن كان فيه ما فيه. وخرج بقولنا على الوجه الذى بينه الماتن خبر الرسول ﷺ فلا يسمى بمجرد متواتراً مع أنه يوجب العلم وكذا ما يُعلم بالبديهة كالقول بأن الجزء أصغر من الكل وما يُعلم بالنظر كالقول بأن العالم حادثٌ مع أنهما معلومان بالقطع. سمير.

(٤) قوله (وهو) أى حاله. سمير.

(٥) قوله (جماعة) خرج به ما لا يُروى إلا من طريق واحد أو اثنين فإنه حديث أفراد. سمير.

الكَذِبِ مِنْ <sup>(١)</sup> مِثْلِهِمْ <sup>(٢)</sup> وَهَكَذَا <sup>(٣)</sup> إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى الْمُخْبِرِ عَنْهُ  
فَيَكُونُ <sup>(٤)</sup> فِي الْأَصْلِ <sup>(٥)</sup> عَنْ مَشَاهِدَةٍ أَوْ سَمَاعٍ <sup>(٦)</sup> لَا عَنِ اجْتِهَادٍ  
كَالْإِخْبَارِ عَنْ مَشَاهِدَةِ مَكَّةَ أَوْ سَمَاعِ خَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ النَّبِيِّ ﷺ  
بِخِلَافِ الْإِخْبَارِ عَنْ مُجْتَهِدٍ فِيهِ <sup>(٧)</sup> كَالْإِخْبَارِ الْفَلَّاسِفَةِ بِقَدَمِ الْعَالَمِ <sup>(٨)</sup>  
(وَالْأَحَادُ) وَهُوَ مُقَابِلُ الْمُتَوَاتِرِ (هُوَ الَّذِي يُوجِبُ الْعَمَلَ) <sup>(٩)</sup> وَلَا

(١) في نسخة عن مثلهم وهي أوضح مع أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض.  
سمير.

(٢) قوله (من مثلهم) أي من غير اعتبار لقرائن زائدة ومن غير اشتراط عدد معين  
في ذلك وقال بعض أقل العدد أربعة وشرط بعض الزيادة على أربعة والمعتمد  
عدم الحصر اهـ وأما ما روى عن ثلاثة فأكثر من الصحيح الذي اشتهر وشاع  
ولم يبلغ أن يكون متواتراً فهو المشهور. سمير.

(٣) قوله (وهكذا) يوهم أن تعريفه لا ينطبق على ما لو كان الْمُخْبِرُونَ طبقةً واحدةً  
أو طبقتين فقط مع أنه لا شبهة في أن ذلك من المتواتر ولكنه بنى التعريف على  
الغالب. سمير.

(٤) في نسخة ويكون وفي نسخة أخرى ولا بد أن يكون في الأصل عن مشاهدة.  
سمير.

(٥) قوله (في الأصل) أي في الطبقة الأولى. سمير.

(٦) قوله (عن مشاهدة أو سماع) أي بحيث يكون مستند الخبر الحسن كمشاهدة  
نبوع الماء من اليد وشربه والوضوء به وسماع حنين الجذع. سمير.

(٧) قوله (مجتهد فيه) أي لجواز الخطأ عليه. سمير.

(٨) قوله (كالإخبار الفلاسفة بقدم العالم) أي فإنه وقع عن اجتهاد منهم وليس مستنداً  
في الأصل إلى الحسن وهو باطل قطعاً بل أجمعت الأمة على تكفير القائل به.  
سمير.

(٩) قوله (يوجب العمل) لقول الله تعالى ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ فأمر الطائفة  
المتفهمة بالإنذار وهو الدعوة إلى العلم والعمل فلولا إفادته العمل بالمأمور لم  
يكن للأمر فائدة كما أن إيجاب الحذر عن ترك العمل يستلزم وجوب العمل =

يُوجِبُ الْعِلْمُ <sup>(١)</sup> لاحتِمال الخطأ فيه <sup>(٢)</sup> وينقسم إلى قسمين <sup>(٣)</sup>  
إلى مُرْسَلٍ ومُسْنَدٍ فالمُسْنَدُ ما اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ <sup>(٤)</sup> بِأَنْ صُرِّحَ بِرَوَاتِهِ  
كُلِّهِمُ وَالْمُرْسَلُ ما لم يتَّصِلْ إِسْنَادُهُ بِأَنْ أُسْقِطَ بَعْضُ رَوَاتِهِ (فَإِنْ  
كَانَ مِنْ مَراسِيلٍ غَيْرِ الصَّحَابَةِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (فَلَيْسَ  
بِحُجَّةٍ) <sup>(٥)</sup> لاحتِمالِ أَنْ يَكُونَ السَّاقِطُ مَجْرُوحًا (إِلَّا مَراسِيلَ  
سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ) <sup>(٦)</sup> مَنْ التَّابِعِينَ أُسْقِطَ الصَّحَابِيُّ وَعَزَاهَا

= والطائفة لا يشترط فيها لغة عدد التواتر. ثم إنه تواتر أن النبي ﷺ كان يرسل الأفراد من أصحابه إلى الآفاق لتليغ الأحكام وأوجب قبولها على الأنام وقيل قول الرسل في هدايا الملوك على أيديهم وغير ذلك وقد أجمع الصحابة والتابعون على الاستدلال به وعملوا به في وقائع لا تحصى من غير نكير من أحد. سمير.

(١) قوله (ولا يوجب العلم) أى القطعى أى لا يوجهه بنفسه إيجاباً عادياً على الوجه المذكور فى التواتر. سمير.

(٢) قوله (لاحتِمال الخطأ فيه) أى ولو بالسهو والنسيان. سمير.

(٣) قوله (إلى قسمين) هذا هو تقسيم الأخبار المذكور فى أصول الفقه لأن المقصود به بيان الكلام فيما يُقْبَلُ من الإسناد وما يردُّ ولا حاجة فى ذلك إلى زيادة تقسيم كفعل علماء الحديث. سمير.

(٤) قوله (إسناده) أى حكاية طريق المتن وبمعناه السند. سمير.

(٥) قوله (فليس بحجة) أى عند الشافعى وغيره من الأصوليين وعند أكثر أهل الحديث. سمير.

(٦) قوله (إلا مراسيل سعيد بن المسيب) إلخ وأصل هذا الكلام ما قاله الشافعى فى مختصر المزنى فإنه قال أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع اللحم بالحيوان وعن ابن عباس أن جَزُورًا نُحِرَتْ على عهد أبى بكر فجاء رجل بعَنَاق فقال أعطونى بهذه العناق فقال أبو بكر لا يصلح هذا قال الشافعى وكان القاسم بن محمد وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وأبو بكر بن عبد الرحمن يحرمون بيع اللحم بالحيوان قال وبهذا نأخذ ولا نعلم أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ خالف أبا بكر =

لِلنَّبِيِّ ﷺ فَهِيَ حُجَّةٌ **(فإنها فُتِّشَتْ)** أَيْ فُتِّشَ عَنْهَا <sup>(١)</sup> **(فُوجِدَتْ مسانيد)** أَيْ رَوَاهَا لَهُ الصَّحَابِيُّ الَّذِي أَسْقَطَهُ **(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)** وَهُوَ فِي الْغَالِبِ صِهْرُهُ أَبُو زَوْجَتِهِ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَمَّا مَرَايِلُ الصَّحَابَةِ بِأَنْ يَرَوِيَ صَحَابِيُّ عَنْ صَحَابِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ يُسْقِطُ الثَّانِي فَحُجَّةٌ <sup>(٢)</sup> لِأَنَّ الصَّحَابَةَ كُلَّهُمْ عُدُولٌ <sup>(٣)</sup>.

**(والعننة)** بِأَنْ يُقَالَ حَدَّثَنَا فَلَانٌ عَنْ فَلَانٍ إِلَى آخِرِهِ **(تدخل على الإسناد)** أَيْ عَلَى حُكْمِهِ فَيَكُونُ الْحَدِيثُ الْمَرْوِيُّ بِهَا فِي

= الصديق وإرسال ابن المسيب عندنا حسن اه وقد اختلف الشافعية في معنى قوله رضى الله عنه إرسال ابن المسيب عندنا حسن فقال قسم معناه أنه حجة عنده بخلاف غيرها من المراسيل قالوا لأنها فتشت فوجدت مسندة وردّه السيوطي بأن في مراسيله ما لم يوجد مسندًا بحال من وجه يصح اه وقال آخرون ليس معنى كلامه رضى الله عنه أن مراسيل سعيد حجة عنده بل هي كغيرها وإنما رجّح الشافعي بمرسل سعيد والترجيح بالمرسل جائز وممن ذهب إلى هذا الخطيب البغدادي قال وهو الصواب اه وكذا قال البيهقي قال زيادة ابن المسيب في هذا على غيره أنه أصحُّ التابعين إرسالاً فيما زعم الحفاظ اه وهو الذى أَيْدَهُ النُّوْوى ونصره السيوطى ونقل البُلْقِينِي عَنِ الْمَاورِدِي فِي الْحَاوِي أَنَّهُ الْمَذْهَبُ الْقَدِيمُ وَأَمَّا الْجَدِيدُ فَهُوَ أَنَّ مَرَايِلَهُ كَمَرَايِلِ غَيْرِهِ. سمير.

(١) قوله (فتش عنها) أى عن حالها. سمير.

(٢) قوله (فحجة) أى لأنهم لا يروون غالباً إلا عن صحابي. سمير.

(٣) قوله (عدول) أى فى الرواية. أى لا يَتَّهَمُونَ بِالْكَذْبِ فى روايتهم عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كما رواه البخارى عَنِ الْحُمَيْدِيِّ وكما قال الأثرم قلت لأحمد بن حنبل إذا قال رجلٌ من التابعين حدثنى رجلٌ من الصحابة ولم يسمه فالحديث صحيح قال نعم اه فالعدالة الثابتة لجميع الصحابة عند المحدثين هى تجنّب تعمد الكذب فى الرواية بحيث لا يمنع وقوع الذنب من أحدهم من قبول روايته ولذلك كان محمد بن سيرين يقول إن معاوية لا يُتَّهَمُ فى الحديث عن رسول الله ﷺ اه سمير.

حكم المُسْنَد لا المُرْسَل<sup>(١)</sup> لاتصال سنده في الظاهر.

(وإذا قرأ الشيخ) وغيره يسمعه (يجوز للراوى أن يقول  
حدّثنى وأخبرنى وإن قرأ هو على الشيخ فيقول أخبرنى ولا  
يقول حدّثنى) لأنه لم يُحدّثه ومنهم من أجاز حدّثنى وعليه  
عُرف أهل الحديث لأن القصد الإعلام بالرواية عن الشيخ (وإن  
أجازه الشيخ من غير رواية فيقول أجازنى أو أخبرنى  
إجازة)<sup>(٢)</sup>.

(وأما القياسُ فهو ردُّ الفرع إلى الأصل)<sup>(٣)</sup> بِعِلَّةٍ<sup>(٤)</sup> تجمعُهما  
في الحكم<sup>(٥)</sup> كقياس الأرز على البُرِّ في الربا بجامع الطعم

(١) قوله (في حكم المسند لا المرسل) أى إذا لم يكن المعنعن مدلساً وإلا فلا  
تحمل العنينة على الاتصال عندئذ. والمدلس هو الذى يروى عن من لم يسمع  
منه أو عن من سمع منه غير الذى يرويه بلفظ عن موهماً أنه سمع المروى منه.  
قال الشافعى رضى الله عنه ومن عرفناه دلس مرة فقد أبان لنا عورته فى روايته  
أه يعنى لا يُقبل منه بعد ذلك إلا ما رواه مصرحاً بالسماع قال ابن الصلاح ما  
صرّح فيه بالسماع يقبل وما أتى فيه بلفظ محتمل يُردُّ أه سمير.

(٢) قوله (أجازنى أو أخبرنى إجازة) أى ولا يقول حدّثنى مطلقاً لأن من أجاز لم  
يحدّث وقول أجازنى أولى من قول حدّثنى إجازة وأخبرنى إجازة إذ فيه نوع  
تنافٍ. وفُهم من كلامه جواز الرواية بالإجازة وهو ما عليه الجمهور من الفقهاء  
والمحدثين وظاهر مذهبه الشافعى وأحمد ومنع منها بعض المتقدمين وعدّد من  
الحنفية والله أعلم. سمير.

(٣) قوله (رد الفرع إلى الأصل) يريد بالفرع المحلّ الذى يُراد إثبات الحكم فيه،  
ويريد بالأصل المحلّ الذى عُلم ثبوت الحكم فيه، وأما ردُّ الفرع إلى الأصل  
فمعناه التسوية بينهما فى الحكم. سمير.

(٤) قوله (بعلة) أى بسببها والمراد بالعلة أمرٌ مشتركٌ بينهما يوجب الاشتراك فى  
الحكم. سمير.

(٥) قوله (تجمعهما فى الحكم) أى تدلُّ على اجتماعهما فى الحكم المعلوم =

(وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام<sup>(١)</sup> إلى قياسٍ علّةٍ وقياسٍ دلالةٍ وقياسٍ شبهةٍ فقياسُ العلة ما كانت العلة فيه موجبةً للحكم)<sup>(٢)</sup> بحيث لا يحسنُ عقلاً تخلّفهُ عنها كقياس الضرب على التأنيف للوالدين في التحريم بعلّة الإيذاء<sup>(٣)</sup> (وقياسُ الدلالة هو

= للأصل ثبوتاً أو نفيّاً في نظر القائس أى المجتهد. سمير.

(١) قوله (وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام إلخ) أى لأن الفرع المطلوب حكمه بالقياس لا يخلو إما أن يتردد بين أصليين فأكثر أو لا فإن تردد كان إلحاقه بأحدها قياس الشبه وإن لم يتردد فإما أن تكون العلة فيه بحيث يمكن إلغاؤها في الفرع أو لا فإن أمكن إلغاؤها في الفرع فهو قياس الدلالة وإلا فهو قياس العلة وقد أشار الشافعيّ رضي الله عنه إلى هذا التقسيم فقال في الرسالة والقياس من وجهين أن يكون الشيء في معنى الأصل فلا يختلف القياس فيه وأن يكون الشيء له في الأصول أشباه فذلك يلحق بأولاهها وأكثرها شبهاً فيه اهـ سمير.

(٢) قوله (موجبة للحكم) أى مقتضية له فلو تخلّف عنها لم يلزم منه محال كما هو شأن العلل الشرعية أى فهي ليست موجبة بنفسها وإنما أمانة وعلامة على الحكم. سمير.

(٣) قوله (بعلّة الإيذاء) أى بسبب علّةٍ هي الإيذاء إذ يفهم أن تحريم التأنيف هو للإيذاء فيكون الضرب بالأولى محرماً لوجود الإيذاء فيه جزماً. وهذا المثال هو لأقوى أنواع قياس العلة المسمى بالقياس الجلي حيث يُقَطَّع بنفى اعتبار تأثير الفارق بين الفرع والأصل في الحكم حتى إن من أهل العلم من ذهب إلى أن الدلالة فيه على الحكم ليست بالقياس بل من دلالة اللفظ عليه ولذلك أثبتته نفاة القياس لكن جعله الشافعيّ رضي الله عنه من باب القياس نظراً إلى أنه لولا الأصل المنصوص عليه ما ثبت الحكم في الفرع ونهيه عليه الصلاة والسلام عن البول في الماء الراكد فقيس عليه المنع من صبه من الإناء فيه. وقد يضعفُ اعتبار تأثير الفارق بين الفرع والأصل وذلك كنهى النبي ﷺ عن التضحية بالعوراء فقيست العمياء عليها وقد يُفَرَّق بينهما بأن العمياء تُرشد للمرعى الحسن بخلاف العوراء فإنها توكل إلى بصرها وهو ناقصٌ فلا تسمن وهو فارقٌ ضعيفٌ كما لا يخفى ويرد بأنه ينظر في عدم الإجزاء إلى نقص تمام الخلقة أيضاً لا مجرد نقص السمن. وقد يكون القياس واضحاً وهو قياس =



الاستدلال بأحد التّظيّرَيْن على الآخر وهو أن تكون العلة<sup>(١)</sup>  
 دالّة على الحكم<sup>(٢)</sup> ولا تكون موجبة للحكم<sup>(٣)</sup> كقياس مالِ  
 الصبيّ على مالِ البالغ<sup>(٤)</sup> في وجوب الزكاة فيه بجامع أنه مالٌ  
 نام ويجوز أن يقال لا تجب في مال الصبيّ<sup>(٥)</sup> كما قال به أبو

= المساوي كقياس إحراق مال اليتيم على أكله في التحريم كما يكون القياس  
 خفيًا وهو ما قوى احتمال تأثير الفارق فيه كقياس القتل بمثقل على القتل  
 بمحدّد في وجوب القصاص وفرّق الإمام أبو حنيفة رحمه الله بينهما بأن  
 المحدد وهو المفروق للأجزاء آلة موضوعة للقتل والمثقل كالعصى آلة  
 موضوعة للتأديب بالأصالة لعدم تفريق الأجزاء وردّه الشافعية بأن المراد  
 بالمثقل ما يقتل غالبًا فهو ملحق بالمحدد كالحجر والدبوس الكبيرين  
 ونحوهما . سمير .

(١) قوله (أن تكون العلة) أى علة حكم الأصل . سمير .

(٢) قوله (دالة على الحكم) أى دالة على ثبوت الحكم في الفرع لتحقيقها فيه في  
 الجملة . وقد يقيسون أى يجمعون بين الفرع والأصل بلازم العلة كأن يقال  
 النيذ حرام كالخمر بجامع الرائحة المشتدة وهى لازمة للإسكار ، وقد يجمعون  
 بأثر العلة فيقولون القتل بمثقل يوجب القصاص كالقتل بمحدّد بجامع الإثم وهو  
 أثر العلة وقد يجمعون بحكمها كقولهم تُقَطَّع الجماعة بواحد كما يُقتلون به  
 بجامع وجوب الدية عليهم في ذلك حيث كان غير عمد وهو حكم العلة التى  
 هى القطع منهم فى الصورة الأولى والقتل منهم فى الصورة الثانية . سمير .

(٣) قوله (ولا تكون موجبة للحكم) أى مقتضية له اقتضاء تامًا . سمير .

(٤) قوله (كقياس مال الصبي على مال البالغ) المقصود مجرد التمثيل وإلا فقد روى  
 الشافعى حديثًا ابتغوا فى أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة اهـ وهو وإن كان  
 مرسلًا لكنه أكّده رضى الله عنه بعموم الأحاديث فى إيجاب الزكاة مطلقًا وهو  
 يعترض بقول خمسة من الصحابة كما قال الإمام أحمد وبالقياص على زكاة  
 المعشّرات وزكاة الفطر التى وافقه عليهما مخالفوه . سمير .

(٥) قوله (ويجوز أن يقال لا تجب فى مال الصبي) أى لاختلاف المالين فى  
 التكليف وعدمه . سمير .

حنيقة، (وقياسُ الشبه) <sup>(١)</sup> هو الفرع المتردد بين أصليين فيلحق بأكثرهما شبهًا) كما في العبد إذا أُلِفَ فإنه متردد في الضمان بين الإنسان الحر من حيث إنه آدمي وبين البهيمة من حيث إنه مأل وهو بالمال أكثر شبهًا من الحر <sup>(٢)</sup> بدليل أنه يُباع ويورث ويؤقف وتضمن أجزاؤه بما نقص من قيمته.

(ومن شرط الفرع أن يكون مناسبًا للأصل) فيما يُجمع به بينهما للحكم <sup>(٣)</sup> أى أن يُجمع بينهما بمناسِبٍ للحكم. (ومن

(١) قوله (وقياسُ الشبه) قبله الجمهور ومنعه البعض وهو قياسٌ بالوصف بمعنى أن المسلك كون الوصف شبهيًا فالشبه مسلكٌ والقياس المبنى عليه يسمى قياس شبه من تسمية الشيء باسم علته وهو أنواع ومنه الفرع المتردد بين أصليين لوجود مناط حكمه في كل منهما فيلحق بالأكثر شبهًا به منهما لأنه أولى بالأكثر بسبب قوة المشابهة. سمير.

(٢) قوله (وهو بالمال أكثر شبهًا من الحر) أى فيلحق بالمال وتضمن قيمته وإن زادت على دية الحر. وهذا النوع أى قياس الشبه أضعف من الذى قبله ولذلك اختلف فى قبوله ولا يصار إليه مع إمكان قياس العلة المشتمل على المناسب بالذات إجمالًا فإن تعذر المناسب بالذات فتعذر بذلك قياس العلة ولم يوجد غير قياس الشبه احتج به الشافعى رحمه الله نظرًا للشبه المناسب والمناسب هو ما كان ملائمًا لأفعال العقلاء وعاداتهم فى ضمّ الشيء إلى غيره. سمير.

(٣) قوله (فيما يجمع به بينهما للحكم) أى فى العلة بأن تكون علة الحكم مناسبة لكل من الأصل والفرع والمناسب كما تقدم الملائم لأفعال العقلاء عادة كما يقال هذه اللؤلؤة مناسبة لهذه اللؤلؤة بمعنى أن جمعهما فى مسلك موافق لعادة العقلاء فى فعل مثله فمناسبة الوصف للحكم المترتب عليه موافقته لعادة العقلاء فى ضمهم الشيء إلى ما يناسبه. وذلك بأن تكون علة الفرع مماثلة لعلّة الأصل فى عين الحكم كقياس النبيذ على الخمر لعلّة الإسكار وكقياس القتل بمثقل على القتل بمحدد فى ثبوت القصاص فإن العلة فيهما واحدة والحكم كون القتل عمدًا عدوانًا أو تكون مساوية فى جنس الحكم كقياس وجوب القصاص فى الأطراف على القياس فى النفس بجامع الجناية وكقياس بضع الصغيرة على مالها فى ثبوت الولاية للأب أو الجد بجامع الصغر. سمير.

**شَرَطُ الْأَصْلِ أَنْ يَكُونَ ثَابِتًا بِدَلِيلٍ<sup>(١)</sup> مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ بَيْنَ**  
**الْخَصْمَيْنِ<sup>(٢)</sup>** ليكون القياس حجة على الخصم فإن لم يكن  
 خصم فالشرط ثبوت حكم الأصل بدليل يقول به القياس .

**(وَمِنْ شَرَطِ الْعِلَّةِ<sup>(٣)</sup> أَنْ تَطْرُدَ فِي مَعْلُولَاتِهَا<sup>(٤)</sup> فَلَا تَنْتَقِضُ**  
**لَفْظًا وَلَا مَعْنَى)** فمتى انتقضت لفظًا بأن صدقت الأوصاف<sup>(٥)</sup>  
 المعبر بها عنها<sup>(٦)</sup> في صورة بدون الحكم أو معنى بأن وجد  
 المعنى المَعْلَلُ به في صورة بدون الحكم فسد القياس<sup>(٧)</sup> الأول  
 كأن يُقَالَ فِي الْقَتْلِ بِالْمُثَقَّلِ إِنَّهُ قَتْلُ عَمِدٍ عَدَوَانٌ فَيَجِبُ بِهِ

(١) قوله (بدليل) أى من كتاب أو سنة أو إجماع . سمير .

(٢) قوله (متفق عليه بين الخصمين) أى بأن يتفقا على علة حكمه من حيث الثبوت  
 والدلالة ليكون القياس حجة على الخصم فإن كان حكم الأصل متفقاً عليه  
 بينهما ولكن لعلتين مختلفتين لم يصح القياس كما فى قياس حلى البالغة على  
 حلى الصبية فى عدم وجوب الزكاة فإن العلة فى عدمه عند من قال بذلك من  
 الشافعية كونه حلياً مباحاً وعند الحنفية كونه مال صبية . هذا إذا كان خصمان  
 فإن لم يكن خصم أو كان ولكن أريد مجرد إثبات حكم الأصل فى الفرع لا  
 الاحتجاج عليه فالشرط ثبوت حكم الأصل بدليل يقول به القائس أى  
 المجتهد . سمير .

(٣) قوله (ومن شرط العلة) أى من حيث صحة الإلحاق بواسطتها . سمير .

(٤) قوله (أن تطرد فى معلولاتها) أى فى الأحكام المعللة بها بأن تستتبع تلك  
 الأحكام أينما وجدت أى بحيث كلما وجدت أوصافها فى صورة وجد  
 الحكم . سمير .

(٥) قوله (الأوصاف) أى اللفظية . سمير .

(٦) قوله (عنها) أى عن العلة . سمير .

(٧) قوله (فسد القياس) أى لم ينعقد سواء كانت العلة منصوصة أو مستنبطة وسواء  
 كان التخلف لفقد شرط أو لوجود مانع قال ابن السمعانى فى القواطع هو  
 مذهب الشافعى وجميع أصحابه إلا القليل منهم اهـ سمير .

القصاص كالقتل بالمُحَدَّد فينتقض ذلك بقتل الوالد ولده فإنه لا يجب به قصاص والثاني كأن يُقال تجب الزكاة في المواشي لدفع حاجة الفقير فيقال يَنْتَقِضُ ذلك بوجوده في الجواهر ولا زكاة فيها.

**(وَمِنْ شَرْطِ الْحَكْمِ <sup>(١)</sup> أَنْ يَكُونَ مِثْلَ الْعِلَّةِ فِي النَّفْيِ**  
**وَالْإِثْبَاتِ) أَيْ تَابِعًا لَهَا فِي ذَلِكَ إِنْ وَجِدَتْ وَجِدَ وَإِنْ انْتَفَتْ**  
**انْتَفَى <sup>(٢)</sup> (وَالْعِلَّةُ هِيَ الْجَالِبَةُ لِلْحَكْمِ) بِمَنَاسِبَتِهَا لَهُ <sup>(٣)</sup> (وَالْحَكْمُ**

(١) قوله (ومن شرط الحكم) أى حكم الأصل من حيث صحة الإلحاق به بسبب علته. سمير.

(٢) قوله (إن وجدت وجد وإن انتفت انتفى) هذا إذا كان الحكم معللاً بعلة واحدة كتحریم الخمر فإنه معلل بالإسكار فمتى وجد الإسكار وجد الحكم ومتى انتفى الإسكار انتفى الحكم وأما إذا كان الحكم معللاً بأكثر من علة فإنه لا يلزم من انتفاء علةٍ من تلك العلل انتفاء الحكم كالقتل فإنه يجب بسبب الردة والزنا بعد الإحصان وقتل النفس المعصومة المماثلة وترك الصلاة وغير ذلك ويفهم من ذلك أنه لا مانع من تعليل الحكم بأكثر من علة بل أن ذلك واقعٌ لأن العلل الشرعية كما تقدم علامات والشئ الواحد يجوز أن يُعَلِّمَ عليه بعلامات مختلفة وهو قول الجمهور. سمير.

(٣) قوله (والعلة هي الجالبة للحكم) بمناسبتها له أى بكونها وصفاً مناسباً لتركيب الحكم عليه لا من حيث نفسه بل من حيث معرفة وجود الحكم معه وهو معنى قول أهل الحق العلة هي المُعَرِّفُ للحكم فمعنى كون الإسكار علة أنه معرّف أى علامة على حرمة المسكر كالخمر والنيذ فالحكم يثبت بدليل شرعى من نصٍّ أو إجماع والعلة الجامعة إذا تحققت علامة يعرف بها ثبوت الحكم بالدليل فى الفرع. قال ابن السبكي ونحن معاشر الشافعية إنما نفسر العلة بالمُعَرِّف ولا نفسره بالباعث أبداً ونشدد التكير على من فسرهما بذلك لأن الرب تعالى لا يبعثه شئ ومن عبّر عن الفقهاء عنها بالباعث أراد أنها باعثة للمكلف على الامتثال اهـ ومثال الوصف المناسب لتركيب الحكم عليه بغض النظر عن ثبوت كونه علة أو لا دفع حاجة الفقير فإنه وصف مناسب لإيجاب الزكاة. سمير.

هو المجلوب للعلّة<sup>(١)</sup> لِمَا ذَكَرَ.

(وَأَمَّا<sup>(٢)</sup> الْحَظْرُ وَالْإِبَاحَةُ فَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ إِنَّ الْأَشْيَاءَ<sup>(٣)</sup> بَعْدَ الْبِعْثَةِ<sup>(٤)</sup> (عَلَى الْحَظْرِ)<sup>(٥)</sup> أَيْ عَلَى صِفَةٍ هِيَ الْحَظْرُ<sup>(٦)</sup> (إِلَّا مَا أَبَاحَتْهُ الشَّرِيعَةُ<sup>(٧)</sup> فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فِي الشَّرِيعَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى

(١) قوله (المجلوب للعلّة) أى هو الأمر الذى يصح ترثّبه على العلة. سمير.

(٢) قوله (وَأَمَّا إلخ) بدأ هنا بذكر الدلائل الشرعية المختلف فيها بعد أن أتمّ ذكر المتفق عليها. سمير.

(٣) قوله (الأشياء) يشمل الأقوال والأفعال والمنافع والمضار. سمير.

(٤) قوله (بعد البعثة) اتفق أهل الكلام على أن الحاكم بعد البعثة وبلوغ الدعوة هو الشرع أما قبل ذلك فقال الأشعرية بالوقف أى عدم الحكم قبل ورود الشرع لعدم تعلّق الخطاب بأهل ذلك الزمن إذ الحكم هو الخطاب ولانتفاء الرسول المبين للأحكام ولأن العقل لا يستقلّ بالتحسين والتقبيح ويترتب على ذلك انتفاء ترتب الثواب والعقاب لقول الله تعالى ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ أى ولا مبشرين ولذلك قال الأشاعرة من أهل الكلام والأصول والشافعية من الفقهاء إن أهل الفترة لا يعذبون فإن الأحكام قسمان أحدهما أحكام فروع وهى لا تثبت إلا فى حق من بلغته الدعوة من رسول أرسل إليه باتفاق الأشعرية والماتريدية ومنها أحكام أصول وقع بينهم خلاف فيها فذهب الماتريدية إلى أن من لم تبلغهم دعوة أى نبيّ مكلفون بالإيمان بوجود الخالق الإله الواحد مع عدم تشبيهه بشيء وعدم نسبة النقص إليه وذهب الأشاعرة إلى أنهم غير مكلفين بذلك فإن ماتوا على عبادة الأوثان فهم ناجون فى الآخرة. سمير.

(٥) قوله (على الحظر) أى أن حكمها بحسب الأصل الحرمة سواء كان ذلك من المضار أو المنافع. سمير.

(٦) قوله (على صفة هى الحظر) أى مستمرة على الحرمة على حسب الأصل فيها. سمير.

(٧) قوله (إلا ما أباحته الشريعة) المراد بالإباحة هنا الجواز بالمعنى الشامل للوجوب والندب والكرهة والإباحة. والاستثناء منقطع فإن ما أباحته الشريعة الأصل فيه أيضاً الحرمة عندهم. سمير.

الإباحة يُتَمَسَّكُ بالأصل وهو الحظرُ وَمِنْ الناس مَنْ يقول بضدِّه وهو أَنَّ الأصلَ فِي الأشياءِ بعد البِعثَةِ أنها على (الإباحة) <sup>(١)</sup> إلا ما حَظَرَهُ الشرعُ <sup>(٢)</sup> والصحيحُ التفصيلُ <sup>(٣)</sup> وهو أَنَّ المضارَّ على التحريم <sup>(٤)</sup> والمنافعَ على الحلِّ <sup>(٥)</sup> أما قبل البِعثَةِ فلا حكمَ يتعلَّقُ بأحدٍ لانتفاء الرسولِ المُوَصِّلِ له .

(ومعنى استصحاب الحال) الذى يَحْتَجُّ به كما سيأتى (أن يستصحب الأصل) أى العدمَ الأصليَّ <sup>(٦)</sup> (عند عدم الدليل الشرعيّ) <sup>(٧)</sup> بأنَّ لم يجزُهُ المجتهدُ بعد البحثِ عنه بقدر الطاقة كأنَّ لم يجد دليلاً على وجوب صوم رجبٍ فيقول لا يجب باستصحاب الحالِ أى العدمِ الأصليِّ وهو حجةٌ جزئياً أما

(١) قوله (أنها على الإباحة) أى أنها مأذون فيها يجوز الإقدام عليها لا لكون الشيء منها واجباً أو مندوباً فإنه لا بد فيه من خطاب مُبَيِّن . سمير .

(٢) قوله (إلا ما حظره الشرع) أى حرمه وهو قول أكثر الحنفية وأبى العباس بن سريج من الشافعية . سمير .

(٣) قوله (والصحيح التفصيل) هو قول الرازى والآمدئى والسبكي والإسنوى وغيرهم . سمير .

(٤) قوله (المضار على التحريم) أى أن الأصل فى المضار التحريم . سمير .

(٥) قوله (والمنافع على الحل) أى أن الأصل فى المنافع الحل دليله قول الله تبارك وتعالى فى سورة البقرة ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾ أى لتنتفعوا به فإنه تبارك وتعالى ذكره فى معرض الامتنان ولا يُمْتَنُّ إلا بجائز وقال ﷺ فيما رواه ابن ماجه وغيره لا ضرر ولا ضرار اهـ أى لا يجوز فى ديننا ذلك . سمير .

(٦) قوله (أن يستصحب الأصل أى العدم الأصلي) أى أن يقال الأصل عدم كذا . سمير .

(٧) قوله (عند عدم الدليل الشرعي) أى باعتبار ما يظهر للمجتهد لا بالنظر للواقع . سمير .

الاستصحاب المشهور الذي هو ثبوت أمر في الزمن الثاني  
لثبوته في الأول<sup>(١)</sup> فحجة عندنا دون الحنفية فلا زكاة عندنا في  
عشرين ديناراً ناقصة تروج رواج الكاملة بالاستصحاب.

**(وَأما الأدلة<sup>(٢)</sup> فيقدم الجلي منها على الخفي<sup>(٣)</sup>)** وذلك

(١) قوله (لثبوته في الأول) أى بأن دل الشرع على ثبوته فيه على وجه يفهم منه  
الدوام مع عدم وجود المغير فيحكم له به فالاستصحاب هنا ليس بحجة إلا  
فيما دل الدليل على ثبوته ودوامه بشرط عدم المغير لذلك فالاستصحاب عبارة  
عن التمسك بدليل مع العلم بانتفاء المغير أو ظن انتفائه بعد بذل الجهد فى  
الطلب وليس راجعاً لعدم العلم بالدليل فلا زكاة عندنا مثلاً فى عشرين ديناراً  
ناقصة تروج رواج الكاملة بأن يُرغب فيها بقيمة كاملة بالاستصحاب لعدم  
وجوب الزكاة فيها فى عهد النبي ﷺ لأن صيغة العموم فى قول رسول الله ﷺ  
ليس فى أقل من عشرين ديناراً شىء اهد تفيد عدم الزكاة فى الرائجة أيضاً  
لدلالة العام على كل فرد من أفرادها.

وأما استصحاب حال الإجماع فى محل الخلاف كأن أجمع على حكم  
فى حال ثم تغير الحال ووقع الخلاف فلا يحتج به عندنا خلافاً لبعض  
فإنهم احتجوا به ومثلوا له بالمتميم لفقد الماء انعقد الإجماع على صحة  
صلاته قبل الرؤية فيستصحب الصحة بعدها حتى يقوم دليل على أن  
الرؤية قاطعة لذلك. سمير.

(٢) قوله (وَأما الأدلة) أى بيان الترجيح بينها. سمير.

(٣) قوله (فيقدم الجلي منها على الخفي) أى بالنسبة للآخر وإن كان جلياً فى نفسه  
كالنص مع الظاهر. ولما كان هذا الكلام داخلاً تحت الترجيح عند التعارض  
فلنقدم بذكر ما لا يمكن تعارضه وتعادله فنقول اعلم أنه يمتنع تعادل القطعيين  
أى تقابلهما بأن يدل كل منهما على منافى ما يدل عليه الآخر وكذا يمتنع  
تعادل الأمرتين فى نفس الأمر من غير مرجح بأحدهما فإن تَوَهَّم فيهما التعادل  
ففيه أقوال أقواها التساقط مطلقاً كما فى تعارض البيتين. وإذا نقل عن مجتهد  
قولان متعاقبان فالمتأخر قوله وإلا فما ذكر فيه المشعر بترجيحه وإلا فهو متردد  
بينهما فإذا وَقَفَ فالوقف. وإذا لم يعرف للمجتهد قول فى المسئلة ووجد=

كالظاهر والمؤول فيُقَدَّم اللفظ في معناه الحقيقي على معناه المجازي **(والموجب للعلم على الموجب للظن)** وذلك كالمتواتر والآحاد<sup>(١)</sup> فيُقَدَّم الأول إلا أن يكون عامًّا فيُخَصُّ بالثاني كما تقدم من تخصيص الكتاب بالسنة<sup>(٢)</sup> **(والنطق)** من كتاب أو سنة **(على القياس)** إلا أن يكون النطق عامًّا<sup>(٣)</sup> فيُخَصُّ بالقياس كما تقدَّم **(والقياس الجلي على الخفي)** وذلك كقياس

= نظيرها في مسألة أخرى فهو قوله المخرج فيها والأصح أنه لا يُنسب إليه مطلقًا بل مقيدًا. ثم من معارضة نص آخر للنظير تنشأ الطرق وهو اختلاف الأصحاب في نقل المذهب في المسئلتين فمنهم من يقرر النصين فيها ويفرق بينهما وتارة يرجح في إحداهما نصًّا وفي الأخرى المخرج ويذكر ما يرجحه على نصها. وأما الترجيح فهو تقوية أحد الطريقتين وبه يكون العمل على تفصيل ذكره في مصنفاتهم. سمير.

(١) قوله (وذلك كالمتواتر والآحاد) قالوا بل يقدم الإجماع لأنه يفيد القطع ويؤمن فيه النسخ ثم الكتاب والسنة المتواترة ثم السنة الأحادية فتقدم السنة المتواترة على الأحادية ولو كان مدلول كل منهما ظنيًّا لكن كونه معلوم الورد يرجحه على مظنون الورد. وإذا كان المتواتر غير قطعى المعنى وتساويا في الخصوص والعموم وتأخر الآحاد ولم يمكن الجمع بينهما فالمقدم حينئذ الآحاد إذ يصح نسخ المتواتر به. سمير.

(٢) قوله (كما تقدم من تخصيص الكتاب بالسنة) مثاله قول الله تعالى ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ الآية فإنه متواتر عامٌّ لشموله ما إذا كان الأولاد مسلمين أو كفارًا وقد خُصَّص بحديث لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم اه فهو وإن كان عامًّا من جهة شموله للأولاد لكنه خاصٌّ باعتبار إفادته عدم التوارث بين الكافر والمسلم فلمَّا خُصَّص عموم تلك الآية بخصوص هذا الحديث صار معناها يوصيكم الله في أولادكم المسلمين. سمير.

(٣) قوله (إلا أن يكون النطق عامًّا إلخ) أى ويكون القياس خاصًّا وفيه نظر لما قالوه من جواز نسخ النطق بالقياس. سمير.



العلة على قياس الشبه<sup>(١)</sup> **(فإن وُجدَ في النُّطقِ)** من كتاب أو سُنَّةٍ **(ما يُغَيِّرُ الأصلَ)** أي العدمَ الأصلي الذي يُعَبَّرُ عن استصحابه باستصحاب الحال فواضح أنه يُعمل بالنُّطق<sup>(٢)</sup> **(وإلا)** أى وإن لم يُوجد ذلك **(فَيَسْتَصْحَبُ الحالَ)** أي العدمَ الأصلي أى يُعمل به .

**(ومن شرط المُفتي)** وهو المجتهد<sup>(٣)</sup> **(أن يكون عالمًا بالفقه)**<sup>(٤)</sup> **أصلًا وفرعًا**<sup>(٥)</sup> **خلافاً**<sup>(٦)</sup> **ومذهباً**<sup>(٧)</sup> أى بمسائل الفقه وقواعده وفروعه وبما فيها من الخلاف ليذهب إلى قولٍ منه ولا يخالفه بأن يُحدث قولاً آخرَ لا سِتِلْزام اتِّفاق مَنْ قَبْلَهُ بعدم ذهابهم إليه على نفيه **(وأن يكون كامل الآلة)**<sup>(٨)</sup> **في الاجتهاد عارفاً بما يحتاج إليه في استنباط الأحكام من النُّحو**<sup>(٩)</sup>

(١) قوله (والقياس الجلى على الخفى وذلك كقياس العلة على قياس الشبه) أى وعلى قياس الدلالة أيضاً وتقدم بيانها . سمير .

(٢) قوله (بالنطق) ظاهرٌ أنه يدخل فيه المنطوق والمفهوم والقياس جميعاً فإن كلاً من المفهوم والقياس أمرٌ ثابتٌ فى النطق باعتبار أنه مستفادٌ منه . سمير .

(٣) قوله (وهو المجتهد) أى وهو الناظر فى الأدلة لا المقلد . سمير .

(٤) قوله (بالفقه) أى بمسائل علم الفقه . سمير .

(٥) قوله (أصلًا وفرعًا) أى عالمًا بأصول الفقه وفروعه . سمير .

(٦) قوله (خلافاً) يراد به المسائل المختلف فيها بين الأئمة . سمير .

(٧) قوله (ومذهباً) يراد به ما استقر عليه رأى المجتهد هذا إن حمل على المجتهد المطلق . سمير .

(٨) قوله (كامل الآلة) أى بأن يستكمل من الآلات ما يتوقف عليه الاجتهاد أى مع صحة الذهن وجودة الفهم بحيث لا يتشوش إدراكه عند اختلاف الأدلة وتعارضها . سمير .

(٩) قوله (من النُّحو) أى ومن الصرف والنحو علم يعرف به أحوال أوآخر =

**واللغة<sup>(١)</sup> ومعرفة الرجال** الراوين للأخبار ليأخذ برواية المقبول منهم دون المجروح **(وتفسير الآيات الواردة في الأحكام<sup>(٢)</sup> والأخبار الواردة فيها<sup>(٣)</sup>)** ليوافق ذلك في اجتهاده ولا يخالفه. وما ذكره من قوله عارفاً إلى آخره من جملة آلة الاجتهاد ومنها معرفته بقواعد الأصول وغير ذلك.

**(ومن شرط المُستفتى أن يكون من أهل التقليد<sup>(٤)</sup> فيقلد**

= الكلمات عند التركيب إعراباً وبناءً والصرف علم يعرف به أحوال الكلمات صحة واعتلالاً وتصاريهاً من أمر ومضارع ومصدر إلى غير ذلك. سمير.

(١) قوله (واللغة) بدراسة كتب اللغة والبلاغة من المعاني والبيان ليتمكن من معرفة معاني ما يرد عليه من الألفاظ وليفهم خطاب العرب على حسب عاداتهم في الاستعمال على وفق أصل اللغة ولا يشترط أن يحيط باللغة بل ولا أن يصير فيها مثل سيبويه وقد قال الشافعي رضي الله عنه لا يحيط باللغة إلا نبيُّ اه سمير.

(٢) قوله (وتفسير الآيات الواردة في الأحكام) أي أن يكون كامل الآلة في معرفة تفسيرها وقد ذكر عدّة أنها خمسمائة آية وهذا إنما يصح إذا كان المراد الآيات التي تؤخذ منها الأحكام بدلالة المطابقة وأما ما كان بدلالة الالتزام فجميع القرآن لا يخلو عن حكم يستنبط منه. سمير.

(٣) قوله (والأخبار الواردة فيها) أي أحاديث الأحكام فيكون كامل الآلة في فهم معانيها وذكر بعض أنها خمسمائة حديث وهذا أيضاً فيه ما تقدّم في آيات الأحكام فإن أغلب الأحاديث إن لم يكن كلها لا تخلو عن حكم يمكن استنباطه منها. سمير.

(٤) قوله (من أهل التقليد) أي فلا يجوز للمجتهد أن يقلد مجتهداً آخر وهذا في المجتهد المستنبط من الكتاب والسنة وأما مجتهد المذهب فيجوز له الإفتاء بمذهب إمام مجتهد اطلع على مأخذه واعتقد أنه مجتهد مطلق وإن وُجد المجتهد المطلق. وأما مجتهد الفتوى المتمكن من ترجيح قولٍ على آخر فذهب بعضهم إلى أن الأصح فيه جواز الإفتاء أي عند عدم المجتهد للحاجة إليه لا مع وجوبه. سمير.

**المفتي<sup>(١)</sup> (في الفتيا)** فإن لم يكن الشخص من أهل التقليد بأن كان من أهل الاجتهاد فليس له أن يستفتي كما قال **(وليس للعالم)** أي المجتهد **(أن يقلد)** لتمكنه من الاجتهاد. **(والتقليد قبول قول القائل بلا حجة)** يذكرها **(فعلى هذا قبول قول النبي ﷺ)** فيما يذكره من الأحكام **(يسمى تقليداً ومنهم من قال التقليد قبول قول القائل وأنت لا تدري من أين قاله)** أي لا تعلم مأخذه في ذلك **(فإن قلنا إن النبي ﷺ كان يقول بالقياس)** بأن يجتهد<sup>(٢)</sup> **(فيجوز أن يسمى قبول قوله تقليداً)** لاحتمال أن يكون عن اجتهاد<sup>(٣)</sup> وإن قلنا إنه لا يجتهد<sup>(٤)</sup> وإنما يقول عن وحي **(وما ينطق عن الهوى ﷻ إن هو إلا وحي يوحى ﷻ)** فلا يسمى قبول قوله تقليداً لاستناده إلى الوحي<sup>(٥)</sup>.

(١) قوله (فيقلد المفتي) أي فيقلد العامي المجتهد في فتواه ولا يقلده في أفعاله إن لم يسأله فيفتته فيه فإنه غير معصوم. سمير.

(٢) قوله (بأن يجتهد) وهو الراجح أنه عليه الصلاة والسلام كان يجتهد والصواب الذي لا يجوز غيره أنه اجتهداه عليه الصلاة والسلام لا يخطئ كما جزم به الحلبي والبيضاوي وقال الرازي والصفى الهندي إنه الحق وإليه ذهب الزركشي والسبكي وولده اه وقال السبكي إن الشافعي نص عليه اه ولا منافاة بينه وبين قوله تعالى **(وما ينطق عن الهوى ﷻ إن هو إلا وحي يوحى ﷻ)** لأن اجتهاده إنما هو بإذن بالوحي لا بالهوى ومحض ميل النفس. سمير.

(٣) قوله (لاحتمال أن يكون عن اجتهاد) أي مع عدم العلم بالأمانة المؤدية إليه. سمير.

(٤) قوله (وإن قلنا إنه لا يجتهد) أي في الفتاوى وأما الأقضية فيجوز له الاجتهاد فيها بالإجماع. سمير.

(٥) قوله (لاستناده إلى الوحي) أي فيعلم المقلد من أين أخذه. سمير.

(وأما الاجتهادُ فهو بذلُ الوسعِ فى بلوغِ الغرضِ) المقصودُ من العلم ليحصلَ له (فالمجتهدُ إن كان كامل الآلة فى الاجتهاد) كما تقدّم (فإن اجتهد فى الفروع فأصاب<sup>(١)</sup> فله أجران) على اجتهاده وإصابته (وإن اجتهد) فيها (وأخطأ<sup>(٢)</sup>) فله أجرٌ واحدٌ) على اجتهاده وسيأتى دليل ذلك<sup>(٣)</sup> (ومنهم من قال كلُّ مجتهدٍ فى الفروع مصيبٌ)<sup>(٤)</sup> بناءً على أن حُكْمَ الله تعالى فى حقِّه وحقِّ مُقلِّده ما أدّى إليه اجتهاده. (ولا يجوز أن يُقال كلُّ مجتهدٍ فى الأصول الكلامية) أى العقائد (مصيبٌ لأن ذلك يُؤدّى إلى تصويب أهل الضلالة من النصارى) فى قولهم بالثلاث (والمجوس) فى قولهم بالأصلين للعالم النور والظلمة والكفار<sup>(٥)</sup> فى نفْيهِم التوحيدَ وبعثة الرُّسل والمعادَ فى الآخرة والملحدّين<sup>(٦)</sup> فى نفْيهِم صفاته تعالى كالكلام وخلقِه أفعال

(١) قوله (فأصاب) أى وافق ما أداه إليه اجتهاده الحكم فى الواقع. سمير.

(٢) قوله (وأخطأ) أى لم يوافق ما أداه إليه اجتهاده الحكم فى الواقع ونفس الأمر. سمير.

(٣) قوله (وسيأتى دليل ذلك) أى دليل أنه ليس كل مجتهد مصيبًا. سمير.

(٤) قوله (ومنهم من قال كل مجتهد مصيب) إلخ وهو يُنقل عن الأشعرى والباقلانى وأبى يوسف ومحمد وابن سريج وهو مرجوح والأول المخالف له هو الراجح وقول الجمهور. والقول المرجوح هو فى الفروع التى ليس فيها قاطع. وأما التى فيها دليل قاطع من نص أو إجماع فالمصيب فيها واحد اتفاقاً فإن أخطأ فيها المجتهد لعدم وقوعه عليه لم يأنم على الأصح ولم يجز اتباعه فيه. سمير.

(٥) قوله (والكفار) هو من عطف العام على الخاص ومثله قوله بعده الملحدّين إن أريد بالإلحاد معناه اللغوى الذى هو مطلق الميل عن الحق. سمير.

(٦) قوله (والملحدّين فى نفْيهِم إلخ) الملحدون جمع ملحد قال الخطاب فى قرّة=

العباد وكونه مرئياً في الآخرة وغير ذلك. (ودليل من قال ليس كل مجتهد في الفروع مصيباً قوله ﷺ من اجتهد<sup>(١)</sup> وأصاب فله أجران ومن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد اهـ وجه الدليل أن النبي ﷺ خطأ المجتهد تارة وصوبه أخرى) والحديث رواه الشيخان ولفظ البخاري إذا اجتهد الحاكم فحكم فأصاب فله أجران وإذا حكم فأخطأ فله أجر اهـ

## تم الكتاب

= العين يشرح ورقات إمام الحرمين المراد به اصطلاحاً من يدعى أنه من أهل ملة الإسلام ويصدر عنه ما ينافيه كالمعتزلة ونحوهم في نفهم صفات الله تعالى إلخ وهو نص منه على تكفير نفاة الصفات ونفاة خلق الله لأفعال العباد وهو الصواب الذي لا يجوز غيره وقد نقل الأستاذ أبو منصور التميمي في كتابه أصول الدين وتفسير الأسماء والصفات الاتفاق على تكفيرهم فقال أجمع أصحابنا على تكفير المعتزلة اهـ وهو أي تكفيرهم منصوص عليه في القرآن كما جاء مرفوعاً في صحيح مسلم في تفسير قوله تعالى ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾<sup>(١)</sup> وروى النص على تكفيرهم في الحديث وعن الخلفاء الراشدين وعلماء الصحابة وأئمة التابعين والأئمة الأربعة وغيرهم من المجتهدين والأشعرى والماتريدي كما بيئت ذلك بأسانيده في كتاب الأربعين الأثرية في حكم القدرية فلا يجوز التردد بعد ذلك في تكفيرهم ولا ادعاء أن الراجح هو عدم تكفيرهم. سمير.

(١) قوله ﷺ (من اجتهد) أي وكان مستأهلاً للاجتهاد لأن من لم يكن مستأهلاً لذلك فحظه وفرضه التقليد فإذا اجتهد كان متعدياً باجتهاده فيكون عاثماً غير مأجور. سمير.

فى ءَاخِرِ نَسْخَةِ جَامِعَةِ تُوبِنْغِنِ تَمَ الْكِتَابَ بِحَمْدِ اللَّهِ وَعُونَهُ  
عَلَقَهُ بِخَطِّهِ لِنَفْسِهِ وَلَمَنْ شَاءَ اللَّهُ مِنْ بَعْدِهِ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ مُحَمَّدُ بْنُ  
صَلَاحِ الدِّينِ بْنِ دَاوُدَ الشَّافِعِيِّ الْمُقَدِّسِيِّ وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ تَعْلِيْقِهِ  
فِي يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ سَابِعِ شَهْرِ صَفَرِ الْمَيْمُونِ مِنْ شَهْوَرِ سَنَةِ خَمْسٍ  
وَسِتِّينَ وَتَسْعِمِائَةِ أَحْسَنَ اللَّهُ خَتَامَهُ اهـ

وفى حاشيتها بلغ مقابلة بحسب الطاقة والإمكان اهـ

وفى ءَاخِرِ نَسْخَةِ مَكْتَبَةِ فُلُورِنْسَةِ تَمَتَّ بِحَمْدِ اللَّهِ وَحَسَنَ عُونَهُ  
عَلَى يَدِ كَاتِبَتِهَا لِنَفْسِهِ وَمَنْ يَشَاءُ اللَّهُ مِنْ بَعْدِهِ أَضْعَفُ الْمَخْلُوقِينَ  
فَرَجُ بْنُ أَحْمَدَ زُرُوقَ الْجَمَالِيِّ نَسَبًا الْمَالِكِيَّ مَذْهَبًا الْأَشْعَرِيَّ  
اعْتِقَادًا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِإِخْوَانِهِ وَلِمَشَايِخِهِ وَلَمَنْ أَحْسَنَ  
إِلَيْهِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمْ تَسْلِيمًا  
وَوَافِقَ الْفَرَاغُ مِنْ كِتَابَتِهَا صَبِيْحَةَ يَوْمِ الْخَمِيْسِ فِي شَهْرِ صَفَرِ  
لِثَلَاثَةِ عَشْرٍ يَوْمًا مَضَتْ مِنْهُ عَامُ تِسْعَةِ وَثَلَاثِينَ وَمِائَةِ وَأَلْفٍ مِنْ  
الْهَجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى صَاحِبِهَا أَفْضَلَ الصَّلَاةِ وَأَزْكَى التَّسْلِيمِ وَلَا  
حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ. كُتِبَ بِالْقَاهِرَةِ فِي مِصْرَ  
بِالْجَامِعِ الْأَزْهَرِ بِرَوَاقِ الْمَغَارِبَةِ وَاللَّهُ الْمَوْفُوقُ اهـ

وفى ءَاخِرِ نَسْخَةِ مَكْتَبَةِ بَارِيْسِ تَمَتَّ بِحَمْدِ اللَّهِ وَعُونَهُ كِتَابَةُ  
شَرْحِ الْوَرَقَاتِ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ لِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ تَأْلِيفِ الشَّيْخِ  
جَلَالِ الدِّينِ الْمُحَلِّيِّ الشَّافِعِيِّ غَفَرَ اللَّهُ لَهُمَا وَأَسْكَنَهُمَا فَسِيْحَ  
جَنَّتِهِ وَنَفَعَ الْمُسْلِمِينَ بِبِرْكَتِهِمَا وَتَرَكَهُمَا عِلْمُهُمَا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ  
وَرَحِمَ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ قَرَأَ وَدَعَا لِكَاتِبَتِهَا وَلَمَنْ كُتِبَتْ لَهُ بِالْمَغْفَرَةِ  
وَالْمَثُوبَةِ وَالنَّظَرِ إِلَى وَجْهِ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ  
وَسُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ

والحمد لله رب العالمين سنة اهـ

وفي آخر نسخة مكتبة هارفرد عجلًا لنفسه الفقير خادم  
العلم الشريف أبو الصدق أبو بكر بن إبراهيم بن محمد بن  
حسن بن علي بن محمد بن عبد الملك الذبّاح البكري  
المقديسي القادري الحنبلي الإمام بمدرسة شيخ الإسلام أبي  
عمر قدس الله سرّه العزيز حامدًا مصلّيًا مسلّمًا مستغفرًا اهـ  
قلتُ توفّي ابن ذبّاح سنة خمس وثمانين وتسعمائة اهـ

والله سبحانه وتعالى أعلم

